الفصل الخامس

أمة أخرى

التحرك نحو الحاضر

(٢٠٠٧-٢٠١٠)

هذا الفصل هو مجرد مسودة أولية للتاريخ. فأنا أكتب عن أحداث تجري، وحسب الخصائص الأساسية للحياة السياسية التركية، فإن الأحداث تتطور بسرعة وبطرق متنوعة للغاية، والأخبار في وسائل الإعلام متناقضة والرهانات عالية، لذا يكون من قبيل المستحيل تمييز الواقع عن الخيال والحقيقة عن الخداع. غير أن هناك حدثًا شديد الأهمية طغى على كل الفترة الثانية لحكم حزب العدالة والتنمية، ألا وهو المواجهة العلنية الأولى بين حكومة منتخبة والدولة الحارسة، والتي تجري خارج المحاكم ووسط خضم من المعلومات المغلوطة في وسائل الإعلام المتنافسة. وقد بدأت الأدلة التي يقف لها شعر الرأس تتكشف مع محاكمات شبكة إرجينيكون، وهو اسم آخر للدولة الحارسة، ولكن الدهشة تتبدد إذا تمعنّا في سياق التاريخ التركي المعاصر، والذي ناقشناه في الفصول السابقة.

obeikandl.com

بيد أنه مع تواصل الشهادات، وتزايد أعداد من يدلون بها من شخصيات عامة وضباط (متقاعدين في أول الأمر ثم انضم إليهم جنرالات في الخدمة) أمام المحكمة، وتزايد أعداد الرءوس الكبيرة المحتجزين، اتسعت الانتقادات الموجهة لإجراءات المحاكمة. وفي الحقيقة أنه لا يوجد شك تقريبًا في أن الحكومة استخدمت القضاء (وحيث أصبحت أقسام مهمة منه خارج سيطرة الحراس) لتسوية الحسابات السياسية. ثانيًا: لم تتطابق لوائح الاتهام دائمًا مع الواقع المعقد، فقد كان يتم تصوير الدولة الحارسة غالبًا كمنظمة إرهابية شديدة الصرامة في التحكم والتسلسل القيادي. غير أنه كما رأينا في الفصول السابقة فإن الدولة الحارسة أكثر تعقيدًا ومرونة من هذا بكثير. فهي شبكة من البشر والمؤسسات بالرغم من وضعها تحت قيادة ليست محل نزاع لأقسام من الجيش. ومما يعقد حل المسألة في المحكمة ذلك التسييس البالغ للقضية وللقضاء أيضًا

obeikandl.com

٥

والمنقسم الآن بين معسكر مؤيدي حزب العدالة والتنمية والمعسكر العلماني المؤيد للحراس. مع ذلك يظل افتضاح أمر الدولة الحارسة وأعمالها نقطة تحول مشهودة في التاريخ التركي.

واصل الاقتصاد التركي نموه بمعدله القياسي ٧٪ وأكثر، بل إن الأزمة المالية العالمية لم تلحق به سوى أضرار مؤقتة، ولكن مجالين مهمين للصراع ظلا في مركز الأضواء. أولهما كان تطور المسألة الكردية التي ظلت تراوح مكانها ولم تنجح في الوصول إلى نهاية سعيدة. وثانيهما كان البروز القوي لتركيا كلاعب إقليمي في ظل وزير الخارجية أحمد داود أوغلو، الذي لم يتردد في تجاوز بعض "الخطوط الحمراء" الأمريكية والأوربية، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران وسوريا وإسرائيل. وأصبح التساؤل الكبير هو عما إذا كان محور تركيا "يتحول"، وذلك عندما وقعت عدة أزمات بين تركيا وإسرائيل إلى مستوى خلافي

obeikandl.com

كبير. وكانت النتيجة هي إنهاء الشراكة الإسرائيلية- التركية والتي بدأت في عهد أوزال مع حرب الخليج الأولى، وتصاعدت أثناء هجوم تانسو شيلر على الأكراد. وبنهاية هذه الشراكة الاستراتيجية انتهى فصل في البنية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط. ومع ذلك لم يشكل هذا نهاية التوجه الغربي لتركيا، وإنما تصحيح لمسار سياستها في الشرق الأوسط.

غير أنه قبل أن يسوي حزب العدالة والتنمية الأمور مؤقتًا مع الدولة الحارسة، كانت هناك أولاً مساعي اللحظات الأخيرة لإبعاد الحزب عن الحكم. وقد احتد الصراع مع التصويت على انتخاب عبد الله جول رئيسًا. ففي يوم ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧ انتخب البرلمان رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق رئيسًا للجمهورية. وعندما كان جول يؤدي اليمين الدستورية في البرلمان في اليوم التالي قاطع الجنرالات وأعضاء حزب الشعب الجمهوري حفل التنصيب. وهكذا أمعن كل من الجيش والجمهوريين في إبداء غضبهم لانتخاب رئيس ترجع أصوله للإسلام السياسي، وترتدي زوجته غطاء الرأس، بالرغم من أن الحزب الذي رشحه للمنصب قد حاز على نصف أصوات الناخبين تقريبًا. ومن أجل تحاشي مصافحة السيدة جول، وهي شخصية جذابة للغاية، قرر الجنرالات عدم أخذ زوجاتهم للمناسبات الرسمية، حتى يجبروا الرئيس هو الآخر على عدم اصطحاب زوجته. وللوهلة الأولى تذكرنا هذه التصرفات الصغيرة بالمهازل التي صورها أورهان باموك في روايته "الثلج" عن انقلاب وقع في بلدة صغيرة. وفي هذه الرواية قد قام قائد الجيش في مدينة بائسة على الحدود الجورجية مع مؤيديه الوطنيين باستخدام مسرحية قومية للبدء في انقلاب محلي بهدف إحباط استيلاء إسلاميين على السلطة. وقد رمز الخلاف على غطاء الرأس لحجم الهوة بين ممثلين منتخبين ومن اعتبروا أنفسهم حراسًا للدولة، كما أضاف طبقة أخرى إلى الإنكار، إذ أنكر الجنرالات وحزب الشعب الجمهوري حقيقة أن الأغلبية الساحقة من نساء تركيا يغطين شعرهن سواء بإيشارب أو حجاب.

بالرغم من حصول حزب العدالة والتنمية على ٤٧٪ فكر حراس الدولة في إمكانية فتح جبهة أخرى مع الحزب. ففي مارس ٢٠٠٨ وجه المدعي العام الأول اتهامات لحزب العدالة والتنمية بممارسة "أنشطة معادية للعلمانية". وقد أثار هذا الاتهام موجة من المزاعم والتشهير بالحكومة، وقد كانت من القسوة التي تشبه "انقلابًا قضائيًا" يسعى إلى تحقيق ما فشلت فيه "المذكرة الإلكترونية" قبل انتخاب عبد الله جول، وأصبح الهدف الآن هو الإطاحة بالحكومة المنتخبة التي يعتبرها الحراس تهديدًا كبيرًا لمستقبل البلاد. لم يكتفِ المدعي بطلب حظر الحزب، وإنما طلب أيضًا حرمان كل كوادره القيادية من تولي المناصب العامة لمدة خمس سنوات. وناقشت المحكمة الدستورية الموضوع في يوليو، وأخذت في اعتبارها الدفاع الليبرالي القوي عن حرية التنظيم السياسي والذي قدمه المقرر المستقل عثمان كان. وبالفعل رفضت المحكمة بفارق صوت واحد طلب المدعي حظر الحزب، غير أنها زعمت أن الحزب قد أصبح في الواقع معاديًا للعلمانية في أنشطته، ومن ثم يجب قطع التمويل الحكومي للحزب. وهكذا تم تحاشي الانقلاب بصعوبة، وبدا أخيرًا أن المسرح قد انفتح أمام حكم ديموقراطي غير مقيَّد.

افتضاح الدولة الحارسة

حدث في يونيو ٢٠٠٧ أن عثر في طرابزون على البحر الأسود على صندوق مملوء بالقنابل اليدوية ويتبع قيادة القوات الخاصة، وهي إحدى الشبكات الأمنية السرية في تركيا وعندما بدأ مكتب المدعي العام في اسطنبول التحقيق في الظروف المحيطة بالواقعة والأشخاص المتورطين، كان المحققون على يقين بأن تحقيقاتهم ستغير مسار التاريخ التركي، وأطلق على التحقيقات اسم "إرجينيكون" (الوطن التركي الأسطوري في آسيا الوسطى كما تخيله القوميون الترك منذ العشرينيات) وبوشرت التحقيقات مع المئات من العسكريين المتقاعدين والعاملين، بمن فيهم ضباط من رتب عالية، إلى جانب أكاديميين قوميين ونشطاء كماليين، بتهمة الانتماء لمنظمة إرهابية تسعى لقلب الحكومة المنتخبة ديموقراطيًا.

وسرعان ما قفز إلى المجال العام وابل من المزاعم والمزاعم المضادة، كان بعضها من اصطناع المنخرطين في الدولة العميقة أنفسهم. قامت الشرطة بفحص مخابئ الأسلحة التي تستخدمها وحدات مكافحة الإرهاب والقتلة المأجورون وجماعات داخل القوات المسلحة. وفي الجنوب الشرقي عثر في آبار مهجورة لوكالة النفط الحكومية على بقايا المئات من الرجال والنساء المقتولين، ضحايا مختلف الوكالات الأمنية. وقادت موجة جديدة من التحقيقات إلى اعتقال كل المتورطين في المخططات السرية للجرائم التي ناقشناها في الفصول السابقة. استهدفت المخططات التلاعب بالرأي العام وحشد التأييد لتدخلات الجيش من أجل الإطاحة بالحكومة المنتخبة. وظهرت الشخصيات العامة الآتية في المحكمة: كمال كيرنتشيز المحامي الذي لم يتورع عن قيادة حملة الكراهية ضد هرانت دينك، هوجو برنشيك زعيم حزب العمل القومي العنصري، كمال أليمدار أوغلو الذي عُيِّن عميدًا لجامعة اسطنبول بعد تدخل الجيش عام ١٩٩٧ ولعب دورًا رئيسيًا في فرض الحظر على غطاء الرأس، وصديقه كمال جوروز الرئيس السابق لمجلس التعليم العالي الذي اشترك معه في تأييد استيلاء الجيش على السلطة. وكان هناك أيضًا متهم رئيسي آخر هو الجنرال المتقاعد فيلي كوتشوك قائد المركز الدركي للاستخبارات ومكافحة الإرهاب.

محاكمات إرجينيكون: كثير من المتهمين سبق لهم إثارة الكراهية العامة في الشهور والسنوات السابقة، ورغم أنهم يقفون الآن في قفص الاتهام فقد واصلوا مسلكهم التهديدي أثناء جلسات المحاكمة وهاجموا كلاً من المدعين والقضاة. وكان موقفهم الاستفزازي هذا مؤشرًا واضحًا على مدى ثقتهم في الحراس واقتناعهم بأن المحاكمة ستنهار قبل سماع الاتهامات. وانضم إلى الحملة الرامية للتقليل من شأن المحاكمة بعض وسائل الإعلام الرئيسية، وبشكل خاص صحيفة "حرية" المملوكة لمجموعة دوجان. وفي هذه الأجواء المثيرة سعى دينيس بايكال زعيم حزب الشعب الجمهوري وبعض منظمات المجتمع المدني القريبة من قيادة

الجيش إلى النيل من التحقيقات باعتبارها مؤامرة حكومية لتشويه المعارضة العلمانية، غير أن قائمة محاولات الانقلاب الفاشلة قد ازدادت طولاً، كما أصبحت التفصيلات المعلنة صادمة بشكل متزايد، فخفت حدة انتقاد التحقيقات، جزئيًا على الأقل. وكشفت التحقيقات في خطط انقلابية اتخذت أسماء حركية مثل "القفص" و"المطرقة" عن خطط حمقاء لاغتيال زعماء دينيين غير مسلمين وشخصيات أرمنية، وكذلك تفجير مساجد في اسطنبول بهدف واضح هو إثارة الفوضى وخلق مناخ الفزع الذي يمكن أن يسقط حكومة العدالة والتنمية. واقترحت خطة أخرى شن حرب على اليونان، مثل المحاولة التي جرت في التسعينيات وكاد البلدان يقعان فيها بالفعل. وقد لعبت صحيفة "طرف" المستقلة دورًا رئيسيًا في فضح خطط الانقلاب.

جاءت الاكتشافات صادمة حتى للمراقبين الناقدين الذين سبق أن شكوا في وجود يد للجيش في كثير من الانقطاعات والاضطرابات في تاريخ تركيا الحديث، بل وحتى صدمت معظم الأكراد الذين شهدوا بأعينهم أعمال الدولة العميقة في الجنوب الشرقي. إلا أنه بالنسبة للمواطن التركي العادي بدت المخططات شائنة، كتفجير المساجد لحفز المتدينين على مهاجمة العلمانيين. جدير بالذكر أن كل مواطن ذكر تركي ملزم بالخدمة الإجبارية في القوات المسلحة لمدة عام على الأقل. ومنذ تأسيس الجمهورية، وخاصة بعد انقلاب ١٩٨٠ كان يتم غرس صورة "الأمة العسكرية" في أذهان المجندين الشباب. وفي الحقيقة أن المجتمع بأكمله قد تشكل في حياته اليومية وثقافته السياسية حول خطاب النزعة العسكرية والشوفينية والقومية الذكورية وشعار "كل تركي يولد جنديًا". غير أنه مع التفاصيل المتلاحقة للخطط الانقلابية، وفشل النغمة القتالية في البيانات الصادرة عن رئيس هيئة الأركان في التأثير في الشعب، بدأت أسطورة الأمة المسلحة تتهاوى.

ولأول مرة في تاريخ تركيا الحديث أخذ المعلقون يثيرون أسئلة عن كفاءة الجيش وقدرته على حماية المجندين تحت إمرته، خاصة بعدما كشفت صحيفة

"طرف" عن تقارير للاستخبارات العسكرية عن غارتين قام بهما حزب العمال الكردستاني على مواقع للجيش، أولهما في داجليكا في أكتوبر ٢٠٠٧ وأدى إلى مصرع ١٢ جنديًا وأسر ثمانية أفرج عنهم بعد ذلك بشهور، ليحاكموا بتهمة الاستسلام للعدو. ووقعت الغارة الثانية بعد ذلك بعام وأسفرت عن ١٧ قتيلاً. وأثار نشر الحادثين أعمال شغب في مدن غرب تركيا حيث قام شباب بمهاجمة المصالح والأحياء الكردية، تحت قيادة أفراد من حزب الوحدة العظمى الذي جمع بين أعنف وجوه كل من التطرفين الإسلامي والقومي. وافترضت صحيفة "طرف" أنه كان من الممكن بسهولة تفادي الخسائر في الجنود لو كانت القيادات العليا قد أخذت في الاعتبار البيانات الأمنية المتاحة لها.

كان الإنكار هو رد الفعل الأولي من جانب القوات المسلحة، ثم بدأت عملية تعقب المبلغين، ولكن الأمر ازداد حرجًا عندما نشرت جمعيات مناهضة للنزعة العسكرية مثل "خصوم الحرب" (والتي طالما تم تجاهلها في مجتمع يؤمن بجيشه إيمانًا شبه ديني) معلومات عن ازدياد أعداد المجندين المنتحرين، وخاصة في الإقليم الكردي. وأصبح التدهور الأخلاقي للجيش أكثر اتضاحًا مع إقدام قادة متورطين في تحقيقات إرجينيكون على الانتحار، ومن بينهم قائد عمليات المركز الدركي للاستخبارات ومكافحة الإرهاب في ديار بكر. وخلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ أقدم على العمل نفسه عشرة من كبار القادة والمدير السابق لفرع العمليات الخاصة لمكافحة الإرهاب. وأدى تزايد المبلغين من داخل القوات المسلحة إلى نشر مواد أشد جرمًا عن مؤامرات لبث الكراهية بين الترك والأكراد في مختلف أنحاء البلاد. فقد كان العنف العرقي بين الجانبين هو الملجأ الأخير لحراس الجمهورية.

استياء المدنيين الشباب : مع فقدان الجيش للأرضية التي كان يقف عليها ازدادت قوة منتقديه. وفي تطور لم يكن من الممكن تصوره قبل عقد واحد خرج آلاف المحتجين إلى الشوارع للهتاف ضد الحراس وتدخلهم في الحياة العامة.

واختارت الحملة المناهضة للنزعة العسكرية "المدنيون الشباب" أن يكون رمزها هو زوج من الأحذية الرياضية في مواجهة "البيادة" العسكرية التي تعتبر رمزًا لوحشية القوات المسلحة. كما جاءت تسميتها مناقضة للمفهوم "الخطير" "للضباط الشبان" الوطنيين. أما شعارهم فكان "المدنيون الشباب مستاءون"، وذلك ردًا على ما أبرزته الصحف الكمالية تحت عنوان أن الضباط "مسرورون" للتطورات السياسية. وكان فهم المدنيين الشباب للسياسة وتناولهم للتاريخ التركي الحديث مجددًا بحق، فقد أوجزوا إطارهم الأيديولوجي بالإشارة إلى الراعي الألماني مارتن نيمولر الذي وجد نقده لعدم صمود المثقفين الألمان في وجه النازية أصداءه عند جيل ما بعد الحرب في ألمانيا:

"نعيش في بلد من يساره إلى يمينه، من علوييه إلى سنته، كل من فيه يصبح [...] "ديموقراطيًا حاسمًا" عندما تنتهك حرياته، ولكنه يشيح بوجهه ومن ثم يصبح متواطئًا حينما تكون جماعة أخرى هي المستهدفة. إن مرجعنا الأساسي هو ضميرنا واشمئزازنا من كل صنوف الظلم. نعجب لأولئك الذين لا يبدون الاستجابة الأخلاقية نفسها للحوادث المختلفة: لمذبحة ماديماك [للعلويين]، لإذلال فصائل الإسلاميين بعد تدخل ٢٨ فبراير، لاضطهاد اليسار، للاغتيالات المجهول فاعلها في الحرب [الكردية] القذرة، ولعمليات القوات المسلحة التركية شرق وغرب الفرات. نعلم أن تركيا كانت ستصبح مكانًا مختلفًا اليوم لو تساءلنا هذه الأسئلة عندما جاءوا [العسكر] ليأخذوا الآخرين بعيدًا [...]. في ١٩٦٠ جاءوا للحزب الديموقراطي، في ١٩٧٠ جاءوا لليسار والعلويين، في ١٩٨٠ جاءوا للجميع، كما جاءوا أيضًا في ٢٨ فبراير، وهانحن نراهم يأتون اليوم بتوقيعاتهم. بالنسبة للأكراد كانوا يأتون دائمًا بأي شكل [...]. ينبغي أن يعلم الجميع أننا سنكون هناك وسنتحدث عندما يحين دوركم يومًا ما. فهل أنتم على استعداد للتحدث من أجل الآخرين، حتى تجدوا من يتحدث باسمكم عندما يأتي دوركم؟ عندئذ ستكون واحدًا منا" (GenÇ Siviller 2009).

اشتركت أعداد متزايدة من الليبراليين والتقدميين والإسلاميين والديموقراطيين في احتجاجات الشوارع والفاعليات المناهضة للعسكر. وتمثلت الروح الشبابية الحقة- إن لم تكن روح كل المشاركين- في ضم الصفوف مع النسويات والجماعات النسائية الإسلامية ومنظمات أخرى. وتدافعت الآمال في الإقليم الكردي على وجه الخصوص في أن الوقت قد حان لإجراء تحقيقات شاملة في "الحرب القذرة" على الأكراد.

ومع ذلك ظلت محاكمات إرجينيكون محل خلاف، بل إن الحملة الإعلامية المستمرة من المعلومات المغلوطة قد قادت الكثيرين للاعتقاد بأن معظم التهم مزيفة. وقد اضطرت الحكومة مع هذه التغطية- خاصة من إعلام دوجان الاحتكار الإعلامي الكبير في تركيا- إلى فرض غرامات ثقيلة علي وسائل الإعلام من هذا النوع، واتخذت الغرامات رسميًا صورة فرض غرامات على التهرب الضريبي، وبغرض واضح هو كبح جماح إعلام دوجان. ومما قلص ثقة الرأي العام في العملية وقوع سلسلة من الأخطاء من جانب قوى الأمن والادعاء (مثل اعتقال المشتبه فيهم في الصباح المبكر، والاعتقال المؤقت للبروفيسور توركان سايلان موضع الاحترام من الجميع، والتوسع المتواصل في المشتبه فيهم). والأخطر من هذا كان اعتراف بعض كوادر حزب العدالة والتنمية بأنهم رأوا في المحاكمة فرصة للثأر من اعتداءات الجيش على حزب الرفاه والفضائل الإسلامية في المجتمع عام ١٩٩٧. في النهاية أمسكت القضية بمفتاح تصفية الحساب مع عدة عقود من نشاط الدولة الحارسة، ومن ثم التعامل مع "الجانب المظلم" في حكم تركيا ولكن التوظيف السياسي والقصور القانوني أديا إلى بطء سير العدالة. وبقي السؤال، وسيظل مع استمرار المحاكمات، هو عما إذا كان النظام القضائي الضعيف والمسيَّس إلى حد كبير في تركيا قادرًا على التعامل بتجرد مع قضية بهذا الحجم. ومع ذلك فقد بات من الواضح أن الدولة الحارسة تفقد المزيد من مصداقيتها مع كل كشف جديد لمؤامراتها من خلف الكواليس.

الشأن الداخلي:

حقوق الأكراد والعلويين والإنسان عامة

بالرغم من كون حزب العدالة والتنمية قد دخل في حالة تحدٍ صريح للدولة الحارسة، فإن سياستها في المحافظات الكردية وإزاء ممثلي الحركة القومية الكردية وحزب المجتمع الديموقراطي لم تختلف اختلافًا كبيرًا- بالنظرة الأولى- عن سياسات الدولة الحارسة القائمة على التحكم والتخويف. إلا أن سياسة "الانفتاحات" على الأكراد أولاً (وسرعان ما تم تخفيفها إلى "انفتاح ديموقراطي") والعلويين ثانيًا، قد أحدثت تحولات مطردة للسياسات والتي يمكن وصفها بالقليل جدًا في توقيت متأخر جدًا، ومع ذلك تظل مهمة إذا أخذنا في الاعتبار عقودًا طويلة من إنكار الهوية الكردية.

الانتخابات المحلية والصقل الانتخابي : تميزت حملة الانتخابات المحلية في مارس ٢٠٠٩ بالعدوانية على نحو خاص، ودعت إلى فوز حزب العدالة والتنمية في "معاقل المعارضة". فبالإضافة إلى المناطق المحسوبة تقليديًا لحزب الشعب الجمهوري في إقليم بحر إيجة، "أراد" أردوجان بشكل خاص المعقل العلوي في ديرسيم والمركز السياسي للحركة الكردية في تركيا أي ديار بكر التي يطلق عليها غالبًا "عاصمة كردستان". وكانت زيارة أردوجان لديار بكر في ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٨ جزءًا من حملته المبكرة التي بدأت بملاحظة غير مريحة. فقد لقي ترحيبًا واسعًا من الجمهور الذي احتشد للاستماع إلي خطابه، عندما أكد التزامه "بالخطوات الديموقراطية" مع بعض كلمات التعاطف مع الأكراد ووعد بإنشاء فضائية باللغة الكردية. غير أنه عندما هاجم حزب المجتمع الديموقراطي متهمًا إياه بوجود صلات مع حزب العمال الكردستاني، وأدانه كحزب إرهاب (متجاهلاً فيما يبدو حقيقة أن حزب المجتمع الديموقراطي هو الذي يدير المجالس البلدية في المدينة والمنتخب بأصوات أكثر من نصف ناخبيها) تسبب هذا في انطلاق سلسلة من الاحتجاجات الغاضبة.

أغلق أصحاب المحال أعمالهم وخرج عشرات الألوف من المحتجين إلى الشوارع بينما كانت وسائل الإعلام الكردية تتقد بالغضب. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه احتُجِز العشرات من المتظاهرين، وكان من بينهم العديد من الأطفال، لتوجه إليهم اتهامات ملفقة "بعضوية منظمة إرهابية". وحاولت قيادات في حزب العدالة والتنمية موازنة الخطاب الأمني الفظ الذي يذكر بالحرب الكردية، بخطاب ساذج عن الاعتراف والمشاركة الإيجابية. لم يتأثر سكان المحافظات الكردية بحديث كهذا حيث رأوا بأعينهم كيف تتم معاملة أطفال أبرياء كما لو كانوا إرهابيين بكل معنى الكلمة، كما رأوا عمدهم المنتخبين (عثمان بايديمير وعبد الله دميرباش وغيرهما) يتعرضون للمحاكمات وملاحقات مفتشي الداخلية الساعين للكشف عن الأنشطة غير القانونية، أي المؤيدة للقضية الكردية. وقد كان إطلاق القناة الفضائية تي آر تي ٦ التي تبث كل برامجها باللغة الكردية خطوة مهمة على طريق اعتراف الحكومة بالهوية الكردية، إلا أنها لم تفعل سوى القليل للتخفيف من إحباط الناخبين الأكراد.

عقدت الانتخابات المحلية في ٢٩ مارس في كل تركيا، وفي هذا اليوم انزعج زوار مقرات حزب العدالة والتنمية في أنقرة حينما رأوا المدى الذي ذهب إليه القادة في سوء قراءة المناخ في المحافظات الكردية. فالحزب لم يفشل فقط في الفوز في معاقل الجمهوريين والأكراد، بل إنه خسر الكثير من المدن أمام حزبي الشعب الجمهوري والحركة القومية، ودافع بصعوبة عن مقاعد العمودية في اسطنبول وأنقرة. أما في عمق المناطق الكردية فقد حقق حزب المجتمع الديموقراطي مكاسب مهمة، وفي ديار بكر أيضًا. وقد أصيب أردوجان بالإحباط من تصويت الأكراد، ومع ذلك فإن البعض على الأقل في حزبه قد أخذوا النتائج على أنها صدمة الأمر الواقع، أي أن التحول الساحق نحو المنظور التنموي الإسلامي لحزب العدالة والتنمية، والذي ربما تاق إليه أردوجان إليه، لن يأتي في القريب. ففي الظروف غير العادية للانتخابات الرئاسية اصطفت الجماهير وراء

الحزب، ولكن في ظروف طبيعية نسبيًا تنشأ أنماط تصويتية مختلفة بما يعكس الأوساط السياسية المحلية والتوجهات الأيديولوجية المتغايرة.

"الانفتاح على الأكراد" : على الرغم من الهزيمة التي لقيها حزب العدالة والتنمية في انتخابات المحافظات الكردية، التزمت الحكومة بوعود الإصلاح التي بذلتها للأكراد. ففي مايو ٢٠٠٩ بادر أعضاء في مجلس الوزراء بفتح حوار حول "الانفتاح على الأكراد"، وإن لم يحددوا ما إذا كان هذا سيتضمن المزيد من التنظيمات الليبرالية إلى جانب استخدام اللغة الكردية في البرامج التليفزيونية والإذاعية. ومن بين المقترحات التي طرحت: إعادة الأسماء الكردية للقرى، إزالة اللافتات الضخمة الموضوعة على التلال وتمجد النزعة التركية مثل "سعيد من يسمى نفسه تركيًا"، إنشاء معاهد للغة الكردية في الجامعات، ونوع ما من العفو عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني.. وهي مقترحات تمثل ابتعادًا جذريًا عن ممارسات الإنكار التي اعتادت الدولة على اتباعها. غير أن هذا الجدل بشأن هذه التدابير المستنيرة نوعًا ما قد جاء بالتوازي مع سياسة التهميش المتبعة إزاء حزب المجتمع الديموقراطي وممثليه المنتخبين في البرلمان والبلديات. وسيظل هذا الالتباس يسم السياسة الحكومية تجاه الأكراد على مدى الفترة التي نناقشها هنا. ومما فاقم من شأن هذه السياسة الملتبسة ذلك القرار الذي اتخذته المحكمة الدستورية في ديسمبر ٢٠٠٩ بحظر حزب المجتمع الديموقراطي ليلحق ببقية الأحزاب الكردية المحظورة. وفيما يعد مصداقًا لما تحدث عنه المدنيون الشباب في بيانهم بأن الديموقراطية في تركيا تعني لكل فصيل ما يخصه منها فقط، التزم قياديو حزب العدالة والتنمية الصمت إزاء قرار بحظر حزب يمثل ما يقرب من ٥٠٪ من الناخبين في المحافظات الكردية.

بمجرد إعلان الحكم المذكور ألقت الشرطة القبض على السياسيين والعمد الأكراد القياديين بحجة الانضمام لتنظيم محظور يتعاطف مع حزب العمال الكردستاني. وربما كان الهدف من النشر المنسق لصور خمسة وثلاثين من العمد

وكوادر حزب المجتمع الديموقراطي مقيدي الأيدي أمام محكمة ديار بكر.. هو إرسال رسالة للقوميين من مؤيدي حزب العدالة والتنمية بأن الحكومة هي من يضطلع بالأمر كله. غير أن الصور ذاتها قد فُهمت في المحافظات الكردية على أنها إذلال تقوم به الدولة للسياسيين الأكراد. وقد كان من بين المعتقلين عبد الله دميرباش عمدة مركز سوريتشي في ديار بكر. وقد أطلق سراحه بعد عدة شهور لأسباب صحية.

لقد كان واضحًا منذ اللحظة الأولى لمناقشة الانفتاح على الأكراد أن التطبيع لن يتحقق في القريب العاجل وأن سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الأكراد مازالت ملتبسة. وفي يوم ٤ مايو كانت قرية في محافظة ماردين بالجنوب الشرقي مسرحًا لمذبحة غير مسبوقة في حجمها ونطاقها، حتى في سياق أعلى مستويات العنف الحكومي والمحلي المتواصل في المحافظات الكردية. إذ قام مسلحون مقنَّعون بمهاجمة حفل خطوبة في قرية زانقيرت الكردية (عرفت رسميًا باسم: بيلجي) فسقط قتيلاً في الحال ٤٤ رجلاً وامرأة وطفلاً. وسارع الرئيس جول بإلقاء اللوم في المذبحة على التقاليد البالية والمؤسفة، كما وصف رئيس الوزراء الحادث بأنه "مشين وغير إنساني، وتعجز الكلمات عن وصفه". غير أن المحللين الأكراد الذين صعقتهم المذبحة رأوا أن الهجوم يتعارض مع كل المتعارف عليه من صور العدالة القبلية التقليدية التي قد تبدو غير عقلانية أو وحشية ولكنها تعمل وفقًا لقواعد وأعراف واضحة.

ولم يمر وقت طويل حتى اتضح أن المهاجمين والضحايا ينتمون إلى ذات العائلة الممتدة الواحدة، ولكن رجالها كانوا مدرجين ضمن حراس القرى، وهي القوات غير النظامية التي أنشأها تورجوت أوزال للمساعدة في الحملة العسكرية على حزب العمال الكردستاني. وبلغت هذه القوات ذروة قوتها في التسعينيات حيث زاد حجمها عن ٩٠ ألف فرد في المحافظات الكردية. وبالرغم من تسريح هذه القوات فقد بقي ٥٠ ألفًا منهم في الخدمة الفعلية حتى عام ٢٠٠٩. وبمجرد

أن أوضحت جماعات حقوق الإنسان والنشطاء الأكراد أن المذبحة وقعت نتيجة لصراع حراس القرى على الموارد والأراضي، بدأ جدل متأخر كثيراً بشأن إمكانية استمرار بقايا الحرب الكردية هذه. وفي الحقيقة أن حراس القرى قد تحولوا إلى آلة للجريمة بمعنى الكلمة: "استفاد حراس القرى على مدى الصراع [الكردي] من ثقافة الحصانة المأخوذة من الجيش التركي. ومن ثم عُرِفوا بدورهم في تهريب المخدرات والسلاح، والإعدامات الفورية، والاختفاءات القسرية، والاعتداءات الجنسية، والاستيلاء على أراضي وبيوت القرويين المهجَّرين. وكان من التكتيكات التي استخدمها حراس القرى التنكر في صورة مقاتلي حزب العمال الكردستاني ومن ثم إلقاء اللوم على الحزب فيما يرتكبون من جرائم" (Essiz 2009).

وحتى لو لم تكن الحكومة قد شرعت في مراجعة منظومة حراس القرى، فإن الخطاب العاطفي الذي ألقاه رئيس الوزراء أردوجان واستحضر فيه الآلام المشتركة للأمهات الأتراك والأكراد (اللاتي فجعن بموت الجنود أو مقاتلي حزب العمال الكردستاني) قد فتح نافذة للأمل في حل الصراع. وحينما عادت جماعة من مقاتلي الجناح العسكري في حزب العمال الكردستاني طوعًا من قاعدتهم في شمال العراق في أكتوبر ٢٠٠٩ على سبيل اختبار التزام السلطات "بالانفتاح" بدا أن التوصل إلى حل سلمي للصراع المستمر منذ أكثر من عقدين أصبح ممكنًا. لكن الواقع شيء آخر، في ظل سوء الفهم من جانب الجمهور التركي للصراع إلى جانب التأييد الضعيف للانفتاح على الأكراد ورفض أحزاب المعارضة له. كما أنه عندما عاد مقاتلو حزب العمال الكردستاني لقوا الترحيب من الجماهير المبتهجة وألقوا ما اعتبره مراقبون كثيرون ما يشبه خطابات النصر، ولم تجد الحكومة ما يمكن أن تدافع به عن نفسها إزاء هذا الموقف. فعندما كانوا متهمين بالخيانة من جانب حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية- أكبر حزبين معارضين- لم يكن هناك مفر من التراجع.

بالرغم من هذا ظلت الحكومة ملتزمة بلغة الانفتاح على الأكراد، وإن كان جزئيًا فحسب حينما يتعلق الأمر بالتطبيق. وكان من نقاط الانطلاق المثيرة في هذا الانفتاح بدء برنامج تعليم الكردية في جامعة أنشئت حديثًا في ماردين، وبدء مقررين للكردية والزازاكية في معهد آخر في تونسيلي (ديرسيم). بدأت مقررات الكردية في ماردين في صيف ٢٠١٠، وفي زيارة لي هناك في شهر أغسطس راعني رؤية خمسين شابًا وشابة يتم إعدادهم لتدريس الكردية تحت أعين الملصق الإجباري لصورة مصطفى كمال. مع ذلك ظل من غير المسموح به إنشاء قسم خاص للغة الكردية بمقتضى رفض مجلس التعليم العالي، الأمر الذي دفع سليم تيمو رئيس قسم اللغة التركية من المشروع. الأكثر من هذا أنه بدلاً من التعاون مع جامعة ديار بكر، حيث كانت مستعدة للبدء فوراً في التدريس باللغة الكردية، اختارت الحكومة جامعتين صغيرتين، أولهما جامعة أرتوكلو في ماردين التي لا توجد فيها أغلبية سكانية كردية بينما توجد بها جماعة كبيرة من المواطنين العرب الموالين في معظمهم للدولة، والثانية جامعة تونسيلي (ديرسيم) التي تقع في وسط علوي حيث السكان أقل حماسًا للقومية الكردية السنية.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الطلبة الأكراد الذين التمسوا قبل عقد فقط أن تقدم جامعاتهم مقررات لغوية بالكردية قد لوحقوا أمنيًا وسُحبت منهم شهادة الثانوية العامة، فإن الخطوات التي اتخذت تعتبر كبيرة. ولكن كانت الشكوى الأساسية التي عبر عنها الأكاديميون المسئولون عن برنامج تعليم اللغة الكردية بجامعة أرتوكلو كانت عن فتور اهتمام الدولة بتنفيذ المشروع. كان ممثلو الدولة قد اقترحوا أولاً دعم إنشاء قسم متكامل للغة والأدب الكردي، ولكنهم تراجعوا حينما أصر مجلس التعليم العالي- برئاسة مسئول معين من قبل حزب العدالة والتنمية- على خفض مشروع إنشاء القسم إلى برنامج "للغات الحية" وتنزيل الكردية إلى مستوى لهجة محلية وعدم القبول بها كلغة لها أدبها المكتوب. وبرغم هذه الإحباطات فقد كانت ممارسة مهمة لي أن أجلس في سيمنار علمي بجامعة

حكومية عن اللغة الكردية، وأُديرَ بالكردية، وحضره طلاب أكراد، وذلك بعد تسعة عقود تقريبًا من إنكار الهوية الكردية.

إن سياسة "الانفتاح على الأكراد" التي طبقها حزب العدالة والتنمية، وبالرغم من عدم اكتمالها، قد حققت بعض الانقطاعات المهمة عن عقود من السياسات القمعية، كما خلقت منتديات جديدة للتباحث بشأن الهوية الكردية واحتياجات الأكراد، على الرغم من الحرص الكبير على عدم الظهور بمظهر المستسلم للمطالب القومية الكردية. ومع ذلك فإن الرؤية العامة للهوية الكردية، وتصويرها في وسائل الإعلام العامة مرتبطةً بالعمليات المسلحة لحزب العمال الكردستاني، قد عمل في الوقت نفسه على تعميق اغتراب الأتراك العاديين عن تلك الهوية. ولم يمر وقت طويل حتى أخذ في الانتشار انعدام الثقة المتبادلة، وسرعان ما تكاثرت المؤامرات من أجل إثارة الكراهية بين الجانبين. وقد أدى رد الفعل القومي المتنامي إلى تذكير الأكراد- خاصة في المناطق التي يشكلون فيها أقليات كبيرة- بسياسة الدولة الحارسة ضد العلويين في السبعينيات. واتسعت التوترات بين الأتراك والأكراد والممارسات العنصرية اليومية ضد الأكراد في غرب تركيا. ففي أغلب الأحوال تحولت مشاجرات الجيران البسيطة ومباريات كرة القدم- خاصة بين النوادي التركية والكردية- إلى مواجهات عرقية استغلها القوميون المتطرفون لشن الاعتداءات والهجمات على المصالح التجارية الكردية. ولعل الحالة النموذجية التي توضح هذا تمثلت في اغتيال أربعة من رجال الشرطة في شهر يوليو ٢٠١٠ في مركز دورتيول بمحافظة هطاي على أيدي مقاتلي حزب العمال الكردستاني كما سارت المزاعم. وكرد فعل على هذه الحادثة نظم حزب الحركة القومية هجمات على المصالح والأحياء الكردية بالمدينة. استمرت أعمال الشغب ليومين، وتبين أن العقل المدبر لهذه الأحداث عميل سابق لوحدة قوات الأمن المحلية إلى جانب أعضاء من حزب الحركة القومية.

وتشير حقيقة الكشف السريع عن المحرضين إلى أن قدرة الدولة الحارسة

على خلق حالات من العنف الجماهيري للتلاعب بالمجتمع قد تقلصت إلى حد بعيد بسبب تحقيقات وقضايا إرجينيكون وكذلك بفعل اعترافات شبكة من المحرضين والعملاء الذين فضحوا المخططات بمجرد اندلاعها. وقد تسبب تردد حزب العدالة والتنمية أول الأمر في التفاوض مع الممثلين المنتخبين للأكراد (الذين أصبحوا منظمين الآن في حزب السلام والديموقراطية وريث حزب المجتمع الديموقراطي المحظور) ومع الرجل الذي يعتبره الكثيرون من الأكراد قائدهم الطبيعي، أي عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني.. هذا التردد أضعف قدرة حزب العدالة والتنمية على حل هذا الصراع في إطار تركيا الحديثة. وفي سبتمبر ٢٠١٠ دخلت الحكومة في مفاوضات غير مباشرة مع أوجلان، ما أنعش الآمال في قرب التوصل إلى حل. وبالرغم من التقدم الذي أحرز في قضايا التعليم والإعلام وتعيين جيل جديد من الحكام للمحافظات الكردية يتصف بالرغبة في الخدمة ويطابع أكثر تديناً وأقل التزاماً بالنزعة القومية ونزعة تقديس الدولة، فإن مسألة الحقوق الكردية ظلت المجال الذي تمارس فيه الدولة الحارسة مؤامراتها إلى جانب النعرة القومية، الأمر الذي خلق احتمالات تفجر الأوضاع. غير أنه في التحليل الأخير كان من الواضح أن سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية قد اكتسبت شرعية وتم تطبيع وضع الهوية الكردية بشكل لا يمكن التراجع عنه.

الانخراط في العالم

إذا كانت السياسة الداخلية التركية بعد انتخابات ٢٠٠٧ قد اتصفت بالاضطراب، فإن سياستها الخارجية قد اتخذت مساراً أكثر ثباتاً ونجاحاً ووضوحاً. فقد واجهت حكومة العدالة والتنمية منذ تشكيلها تعقيدات الجوار التركي، وكان عليها أن تقدم نفسها للرأي العام الدولي الذي أبدى قلقاً متزايداً حيالها. وكان هناك رجل واحد وراء النقلة التي تحققت في هذا الصدد هو أحمد داود أوغلو، فقد كان مهندساً للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية منذ تعيينه مستشاراً خاصاً لرئيس الوزراء أردوجان عام ٢٠٠٢، وكسفير عام

٢٠٠٣، وفي مايو ٢٠٠٩ أصبح وزيرًا للخارجية، حيث طبق في الممارسة مبدأ انخراط تركيا مع العالم في الألفية الجديدة. أطلق على هذا المبدأ اسم "العمق الاستراتيجي"، وقد بُني على فكرة جغرافيا جديدة لعلاقات حسن الجوار والتبادل الاقتصادي، وقد لعبت تركيا دورًا رئيسيًا في هذا بدلاً من أن تكون هامشية بالنسبة لأقاليم أخرى مثل أوربا والشرق الأوسط. وكان في موضع القلب من هذه الرؤية الاستراتيجية إعادة تشكيل الفضاء العثماني حيث يتوجب على تركيا أن تضطلع بمسئولية قوة إمبراطورية سابقة. ومن ثم يجب تمهيد الطريق أمام "القرن العثماني" أو الكومنولث العثماني من خلال إنهاء الصراعات مع كل الجيران وحل النزاعات التي مرت عليها عقود طويلة.

كما استجاب مبدأ داود أوغلو أيضًا إلى التغيرات في بنية القوة العالمية، واعترف بنشأة مراكز قوة جديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد حفزته خبرته المهنية كأستاذ للعلاقات الدولية في الجامعة الإسلامية بماليزيا على أن يأخذ في الاعتبار القوى غير الغربية وأيضًا الحداثات غير الغربية والتي تتحدى الدور العالمي المهيمن الذي يلعبه "الغرب". ومن ثم فقد بُني فكره على الأقل على أنه ليس بوسع الاتحاد الأوربي أو حلف شمال الأطلنطي (ناتو) أو الولايات المتحدة الاحتفاظ بالهيمنة التي تمتعت بها كثيرًا في العقود الخمسة الأخيرة. وبهذه النظرة للعالم واصل داود أوغلو اتباع الفرضية التي طرحها من قبله تورجوت أوزال وإسماعيل جيم: وهي أنه إذا أرادت تركيا أن تصبح بلدًا ذا شأن في العالم عليها أولاً أن تحتضن ماضيها كقوة إمبراطورية وأن تنخرط مع جوارها المباشر.

من ثم أصبحت تركيا قوة نشطة في العلاقات الخارجية على عدة مستويات، من لعب أدوار قيادية في المنظمات الدولية إلى التعاون الإقليمي المتنامي. بدأ هذا بالتزام الحكومة تجاه منظمة المؤتمر الإسلامي، الهيئة العالمية الممثلة للبلدان ذات الغالبية المسلمة، والتي كانت مؤسسة مهمة باعتدال، وفي حالة تنافس مع الجامعة العربية الأكثر نفوذا. غير أنه عندما انتُخِب البروفيسور أكمل الدين

إحسان أوغلو لرئاسة المنظمة عام ٢٠٠٤ أصبح لمنظمة المؤتمر الإسلامي صوت مسموع في المجادلات الدولية حول الإسلام. كما أصبحت شريكًا رئيسيًا في برنامج الأمم المتحدة المسمى "تحالف الحضارات" الذي دشنته تركيا مع أسبانيا عام ٢٠٠٥ للتصدي لنظرية "صدام الحضارات" التي صاغها صمويل هنتنجتون وتبناها الكثيرون من المحافظين الأوربيين والأمريكان، بل- للمفارقة- والإسلاميون أيضًا. وبعد حملة مستمرة للتعاون التنموي- خاصة في عدد من البلدان الإفريقية- انتخبت تركيا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي، وهو الموقع الذي وظفته تركيا جيدًا للتأثير في الرأي العالمي بعد الهجوم الذي شنته إسرائيل على قارب ما فى مرمرة.

القوة الناعمة والعمق الاستراتيجي: عرفت تركيا في ظل سياسة داود أوغلو توسعًا كبيرًا في حضورها الاقتصادي والسياسي والثقافي على الساحة العالمية. ومن خلال السفارات المفتوحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية استطاعت تركيا إرساء تمثيل رسمي في البلدان التي مهدت الأرض فيها مدارس فتح الله جولين الدينية. ولم يكن غريبًا أن الأقاليم التي حققت السياسة الخارجية التركية النشطة فيها أفضل النتائج هي: البلقان والشرق الأوسط. فقد ازداد التبادل الاقتصادي مع العالم العربي، وبشكل خاص مع الجيران المباشرين، سوريا والأردن ولبنان، بفضل السماح بالتنقل بدون تأشيرة والتجارة الحرة. ورغم أن هؤلاء كانوا شركاء تجاريين صغارًا مقارنة بالاتحاد الأوربي، فقد ازداد أيضًا حجم التجارة مع إيران والعراق وليبيا وبلدان الشمال الإفريقي. وكان هذا التحول في العلاقات مؤثرًا حقًا، فقد كانت تركيا على وشك الدخول في حرب مع سوريا عام ١٩٩٨ بسبب احتضان حافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني، وقد أصبحت سوريا الآن بؤرة رئيسية بالنسبة للسياسة الخارجية الجديدة. وقد لعب رجال الأعمال المحليون في جازيانتيب وهطاي دورًا رئيسيًا في تطوير العلاقات وفتح الأسواق السورية أمام المنتجات التركية. وفي سنوات الحكومة الثانية لحزب العدالة

والتنمية أصبحت ثمار هذه الاستراتيجية واضحة، فأعادت مدن مثل أنطاكية وجازيانتيب وأورفا علاقاتها التاريخية (فقد كانت جزءًا مما عرف بولاية حلب قبل إنشاء الدول القومية) التي جعلت الحدود التركية- السورية تعيش فورة حقيقية في التجارة الإقليمية، فضلاً عن فورة مماثلة في أعداد الزائرين. ففي عام ١٩٩٠ لم يزر سوريا سوى ٢٠ ألف تركي، ولكن الرقم اقترب من المليون عام ٢٠١٠.

بالنسبة للبلقان اتبعت تركيا استراتيجية مختلفة كمفاوض ومساعد في حل النزاعات الإقليمية، إلى جانب دور الحارس للجاليات المسلمة في دول البلقان. وبالإضافة إلى الدور الذي لعبته تركيا في قوة الشرطة المحلية في كوسوفو، كانت أيضًا من بين أول الدول التي اعترفت باستقلال كوسوفو في أكتوبر ٢٠٠٨، وكان داود أوغلو مهتمًا بشكل خاص بمستقبل البوسنة والهرسك. فقد ترأس سلسلة من الاجتماعات الثلاثية ضمت صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك لمناقشة المشكلات العالقة بين البوسنة وجيرانها. ووكان من أهم نتائج الدبلوماسية المكوكية التي قام بها داود أوغلو بين عواصم دول البلقان: تعيين السفير البوسني في صربيا (بعد رفض طويل من بلجراد) واعتذار البرلمان الصربي في مارس ٢٠١٠ عن المذابح التي ارتكبت في سربرنتسا. ومع تزايد الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية التركية في الإقليم تزايدت أيضًا الأصوات النقدية التي أخذت تتساءل عن الأغراض الحقيقية لتركيا: هل عادت تركيا لجذب البلقان بعيدًا عن أوربا وإعادته إلى الحظيرة العثمانية؟ كما تساءل البعض عما بدا لهم من عدم فهم داود أوغلو أن المرجعية العثمانية- الإسلامية لا ينظر إليه نظرة إيجابية من جانب جميع المسيحيين وبعض جماعات المسلمين في البلقان.

أما من الناحية الاقتصادية فقد كان الدور التركي في البلقان أقل أهمية من الدور الذي تلعبه اليونان. وقد تركزت الاستثمارات في البنية التحتية للنقل بشكل خاص (مطارات في مقدونيا وكوسوفو). وإذا كان حجم التجارة مع بلدان البلقان قد تضاعف ست مرات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، وبالتحديد من ٣

مليارات دولار إلى ١٨ مليار دولار (بعد استبعاد التجارة مع الاقتصادات الأكثر تطوراً في اليونان وبلغاريا ورومانيا) فإن أسواق البلقان كانت أصغر من أن تثير اهتمام المستثمرين الأتراك، وبقيت حصتها في إجمال حجم الصادرات التركية عند مستوى ٧٪ مقارنة بحوالي ٤٠٪ للصادرات التركية للاتحاد الأوربي. لقد كان البلقان مهماً لداود أوغلو، ولقطاع كبير من الشعب التركي، لأسباب عاطفية وثقافية وتاريخية، وبسبب الروابط القائمة بين الجاليات من أصول بوسنية ومقدونية وكوسوفية وبلغارية المهاجرة إلى تركيا وبين بلدانهم الأصلية.

من ثم كان هناك دور خاص للدبلوماسية الثقافية: مثل تشغيل المراكز الثقافية التركية، وإعادة بناء المساجد والآثار العثمانية بواسطة الوكالة التركية للتعاون التنموي TIKA، وبناء مساجد جديدة في كوسوفو ومقدونيا تحت رعاية رئاسة الشئون الدينية (ديوانية).. ومن خلال هذا أصبح الوجود التركي مرئيًا. كذلك فإن الديوانية والمنظمات الإسلامية التركية مثل حركة فتح الله جولين أو الإخوانيات الدينية ومؤسسات مثل جمعية تطوير العلوم.. وغيرها قد أصبحت نشطة في كثير من بلدان البلقان منذ أوائل القرن الحالي، حينما طُلِب من الحكومات الموالية للولايات المتحدة في الإقليم أن تقطع صلاتها مع المؤسسات السعودية والعربية عامة المشكوك في اتجاهاتها الجهادية وصلاتها بتنظيم القاعدة. وهكذا في ظل السياسة الخارجية الجديدة ازداد النفوذ التركي في المسائل الإسلامية بدرجة كبيرة، حيث تعقد الديوانية مؤتمرات سنوية إقليمية لقيادات المسلمين في البلقان. وفي هذه اللقاءات يقوم رئيس الديوانية عمليًا بدور الراعي لقرابة ١٠ ملايين مسلم في بلدان البلقان، ومن ثم ينافس الدور الديني الذي يقوم به الزعيم الديني لأكبر جالية مسلمة في البلقان وهو البوسني رئيس العلماء مصطفى أفندب سيريتش.

أيضًا تعمقت العلاقات مع روسيا أكثر في مجالي التجارة والطاقة، وخاصة مع إنشاء خط أنابيب الغاز الذي يربط بين البلدين والقوقاز. وقد كانت روسيا

الشريك التجاري الأول لتركيا بحجم تبادل يزيد عن ٢٠ مليار دولار سنويًا، وهو المستوى الذي لا يتجاوزه سوى حجم التبادل التجاري مع الـ ٢٧ دولة أوربية مجتمعة. كما تمثلت خطوة مهمة أخرى عام ٢٠١٠ بإلغاء التأشيرات بين البلدين، الأمر الذي وسّع النطاق الجغرافي الذي يمكن لحاملي جوازات السفر التركية زيارته. ومع نهاية العام نفسه ألغت تركيا نظام التأشيرات مع كل جيرانها في الشرق تقريبًا. وإذا أخذنا في الاعتبار عمليات الإهانة والرفض التي يتعرض لها المواطن التركي غالبًا عند التقدم لطلب تأشيرة دخول الدول الأوربية، فقد أصبح أمامه الآن فضاء واسع للسفر بدون تأشيرات إلى روسيا والجيران في الشرق وكثير من البلدان العربية والإسلامية، الأمر الذي خلق فرصًا كبيرة أمام الأتراك للانخراط في العالم على المستوى الشخصي. ويمكن قراءة هذا الفضاء الجديد كمؤشر على خرائط عالمية جديدة كان داود أوغلو يعمل عليها، أي جغرافيا جديدة تفقد فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي الموقع المركزي على الخريطة.

أخيرًا هناك جانب آخر في القوة الناعمة، هو الثقافة الشعبية التي أصبحت من الصادرات الرئيسية لتركيا، وهي في الوقت نفسه قصة نجاح ملحوظ من حيث نشر الصورة الإيجابية لتركيا. فالمسلسلات التليفزيونية التركية أصبحت قطبًا جاذبًا في الكثير من بلدان البلقان، بما فيها بلغاريا واليونان بأغلبيتهما غير التركية وغير المسلمة، وكذلك في العالم العربي وآسيا الوسطى. وفي كوسوفو ومقدونيا حققت مسلسلات المافيا والدسائس السياسية، مثل مسلسل "وادي الذئاب"، نسبًا عالية في المشاهدة حتى أن عشرات الآلاف من الألبان والترك قد احتشدوا لتحية نجومهم المفضلين عند زيارتهم بريزرن وبريشتينا. وفي العالم العربي تحولت المسلسلات التليفزيونية التركية إلى ظاهرة مهمة في الثقافة الشعبية، حيث اجتذبت الملايين على الشاشات وأثارت النقاشات بين مختلف قطاعات المجتمع.

وأصبح المسلسل "نور" محل اهتمام شعبي في كل العالم العربي من المغرب

إلى المشرق والخليج العربي. وقد بُثّ على شبكة سعودية مع دبلجة سورية مصاحبة. بُني المسلسل على قصة حب وزواج بين رجل ثري وبين موظفة اسطنبولية مجدة وحسنة المظهر تعمل لديه (نور). وقد تطرق المسلسل لقضايا الجنس خارج الزواج، وقدم نموذجًا للعلاقات المتساوية بين الجنسين، وهو ما ضرب على وتر حساس لدى المشاهدين العرب (والبلقان). وجاءت ردود الفعل على المسلسل مختلطة. فمن ناحية كانت هناك الأصوات النقدية للدعاة الإسلاميين الذين ذهبوا إلى حد المطالبة بوقف بث هذه الشرائط التي اعتبروها من عمل الشيطان. ومن ناحية أخرى كانت الشوارع في العالم العربي تخلو من المارة أثناء عرض الحلقات. ومن زاوية السوق السياحية يقوم عشرات الألوف من المعجبين الزائرين لاسطنبول بزيارة الفيلات الفاخرة على البوسفور التي تم فيها تصوير المسلسل. غير أن المسلسل وقبل كل شيء جعل تركيا مرئية أكثر وذات حضور إيجابي أكثر في أذهان المشاهدين. كانت صورة الأتراك عن كثير من العرب، وكذلك البلغار واليونانيين، مستقاة من كتب التاريخ المدرسية: فهم من ذبحوا المسيحيين، أو زنادقة ألحقوا أكبر الضرر بالإسلام (في إشارة إلى إلغاء الخلافة)، وقد أضاف المسلسل الوعد بخليط مثير بين القديم والجديد، بين التقليد والحداثة، وبين الانتماءات الثقافية الشرقية والغربية.

هكذا باتت تركيا بفضل الثقافة الشعبية بشكل خاص- وليس حصرًا- بلدًا لشعب مسلم في فضاء ما بعد العثمانية يشعر المسلمون بالتعاطف معه. ومن الجدير بالذكر أن هناك حدودًا لتأثير الثقافة الشعبية على السياسة العليا. ففي اليونان على سبيل المثال تسجل برامج النجوم الأتراك نسب مشاهدة عالية، ومع ذلك مازالت الأغلبية الساحقة من اليونانيين ينظرون إلى تركيا باعتبارها أكبر تهديد ملموس لأمنهم القومي. ومع ذلك فإن صورة تركيا في بلدان أخرى كثيرة، وخاصة التي يوجد بها سكان مسلمون، قد أصبحت بسرعة على النحو الذي يحب قادتها، حتى وإن لم يصرحوا بهذا علنًا: قائدة للعالم الإسلامي. وحينما

هزم الفريق الوطني التركي لكرة القدم نظيره الكرواتي في نهائيات أوربا عام ٢٠٠٨ رفعت الأعلام التركية في البوسنة وكوسوفو، وفي أذربيجان وبلدان عربية. كما حدث الشيء نفسه في ألمانيا وفرنسا وسط الجاليات المهاجرة، ما أثار دهشة المشاهدين. وقد نفذ داود أوغلو سياسته الخارجية مشفوعة بوجه مبتسم ومشاعر التعاطف. إلا أن سياسته للعيش بدون صراعات مع الجيران سرعان ما تعرضت لاختبار قاسٍ.

حدود الاستراتيجية، إسرائيل وإيران وأرمينيا : لم يكن من الممكن لاستراتيجية "صفر من الصراعات" أن تكون أكثر من مبدأ قيمي نبيل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الصراعات الدائرة في الجوار التركي. وسرعان ما بيّن مسار العلاقات مع إسرائيل وإيران وأرمينيا العقبات الكائنة في طريق القوة الإقليمية التركية الناشئة. وجاء أول انحراف للعلاقات المستقرة على المحور الإسرائيلي، أي مع الحليف المهم منذ أوائل عهد أوزال وحرب الخليج الأولى، والشريك الاستراتيجي منذ مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١ وزيارة رئيسة الوزراء تانسو شيلر للقدس عام ١٩٩٤. وقد هيمنت على الشراكة أهداف التعاون العسكري والأمني، مع تركيز خاص على التعاون الاستخباراتي في حرب تركيا على حزب العمال الكردستاني. من ثم كان المجتمعان الأمني والاستخباراتي هما الفاعلين القياديين في هذه الشراكة، والتي كان ينظر إليها بقليل من التعاطف من جانب الرأي العام، وقوبلت باحتجاج قوي في دوائر الإسلاميين. فلم يكن التحالف مع إسرائيل في أعين الإسلاميين الذين كانوا في حزب السعادة سابقًا يساوي أقل من الخيانة. غير أن حكومة حزب العدالة والتنمية اتخذت خطًا أكثر براجماتية ودعمت تعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، ما أدى إلى ارتفاع حجم التجارة بين البلدين إلى أكثر من ٣ مليارات دولار في السنة، أي أكثر من مجموع التبادل التجاري مع ثلاثة من البلدان العربية في المشرق هي سوريا والأردن ولبنان. وبالرغم من انتقاد رئيس الوزراء أردوجان للسياسة الإسرائيلية

تجاه الفلسطينيين، فقد كان يخطط لدور رئيسي لتركيا في عملية السلام المستقبلية، ومن ثم انخرط في محادثات سرية بين سوريا وإسرائيل. وفي عام ٢٠٠٧ دعت الحكومة التركية الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز على الرغم من الهجوم الذي شنته على لبنان قبل عام. وكان بيريز أول مسئول إسرائيلي يخاطب البرلمان التركي ولقي ترحيباً كبيراً من مستمعيه.

لكن براجماتية حزب العدالة والتنمية تلقت ضربة قاسية بالهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية ٢٠٠٨ بادعاء محاربة حركة حماس ولكنها في الحقيقة قتلت أكثر من ألف فلسطيني معظمهم من المدنيين. لم يؤدِ الهجوم الإسرائيلي فحسب إلى إحباط أي دور تركي في التفاوض بشأن تسوية فلسطينية، وإنما تسبب أيضًا في إثارة غضب شديد وسط الدوائر السياسية التركية. شعرت الحكومة أنها أصبحت مضطرة للاختيار بين العرب وإسرائيل. ووجد هذا الإحباط تعبيراً عنه أثناء اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في يناير ٢٠٠٩ عندما غضب رئيس الوزراء التركي من مضيفه الذي طلب منه إنهاء كلمته، وقال: "دقيقة واحدة". ثم ألقى على الرئيس شيمون بيريز التوبيخ التالي: "أنتم تعرفون جيداً كيف تقتلون الناس"، واتهمه بارتكاب "جرائم ضد الإنسانية". وهكذا أصبح تعبير "دقيقة واحدة" قولاً مأثوراً في تركيا يعكس مزاج أردوجان الحاد وكذلك المزاج المتغير إزاء إسرائيل. وقد حاولت الحكومتان تهدئة الموقف بينهما، غير أن وقوع المزيد من التدهور أصبح لا مفر منه، نتيجة لتحويل أردوجان موقفه تجاه إسرائيل إلى مسألة رئيسية في السياسة الخارجية، فضلاً عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي اختار لغة التصعيد وسياسة التهجم الإعلامي.

بعد ذلك بعام، أهان وزير الخارجية الإسرائيلي أيالون المبعوث التركي في تل أبيب بسبب الموقف المعادي لإسرائيل في إحدى حلقات مسلسل "وادي الذئاب" ودراما تليفزيونية أخرى تناولت الحرب على غزة وعرضت في التليفزيون الرسمي. وقد اضطر أيالون إلى الاعتذار عملياً، ولكن الجهود المبذولة لإنقاذ

العلاقات الثنائية لم تحقق نجاحًا. وبينما كانت المسلسلات التركية تلقى التجاوب في حالات أخرى فإنها في هذه الحالة تسببت في تدهور العلاقات. ثم جاء رمز آخر ليتسبب في مزيد من التدهور، ألا وهو العبارة السابقة مافي مرمرة. وقد اشترتها منظمة الإغاثة الإنسانية التركية IHH التي كانت قريبة من حزب السعادة الإسلامي، وكانت المركب جزءًا من حملة منسقة للمساعدة الإنسانية لقطاع غزة في مايو ٢٠١٠. وكان القطاع تحت حصار إسرائيلي قاسٍ حرم السكان من الاحتياجات الأساسية، وكان مثار انتقاد متكرر من أعضاء في الجماعة الدولية. وكان على ظهر أسطول القوارب- الذي اقترب من الساحل الإسرائيلي يوم ٣١ مايو- مئات من النشطاء من مختلف البلدان وممثلين للمنظمات الدولية المؤيدة للفلسطينيين. كما كانت هناك جماعة من النشطاء الإسلاميين الذين دافعوا عن أنفسهم حينما هاجمت القوات الإسرائيلية السفينة آخر الليل بينما كانت تبحر في المياه الدولية، ونتج عن العراك الذي نشب قتل الجنود الإسرائيليين لتسعة من النشطاء الأتراك.

كان الهجوم على السفينة مافي مرمرة مغامرة محسوبة من جانب حكومة نتنياهو. لكن سيثبت فيما بعد أنها سددت ضربة قاتلة تقريبًا للشراكة التركية- الإسرائيلية. فتبادل الجانبان بعد الحادث التراشق الكلامي، كما استخدمت تركيا مقعدها في مجلس الأمن للضغط من أجل إجراء تحقيق دولي. غير أنه بالرغم من اللهجة الحانقة حرصت الحكومة التركية على عدم استخدام لغة تؤخذ على أنها معادية للسامية، وأصرت على تأكيد أنها لا تتخذ موقفًا معاديًا من الشعب الإسرائيلي أو ضد الدولة الإسرائيلية، وإنما ضد حكومة نتنياهو. ورأى مراقبون أن أردوجان ربما تمادى في موقفه تجاه إسرائيل، بينما شعر آخرون بحدوث تحول عن الانحياز الأمريكي وشبه الأوربي لصالح إسرائيل، كما رأى البعض في الموقف من إسرائيل ينذر بإضفاء البعد الراديكالي على المشهد السياسي المحلي. لكن مما أدى إلى ضمان عدم تفاقم الصراع مستقبلاً وجود العلاقات العائلية بين

اليهود المقيمين في تركيا وبين إسرائيل، وكذلك المساعي الدبلوماسية الحثيثة التي قامت بها الولايات المتحدة من وراء الستار.

لكن الاستنتاج الذي نتج بوضوح من هذه الحلقة كان أن المصالح الاستراتيجية التركية تتحقق على نحو أفضل بخفض الشراكة مع إسرائيل. وقد كان هذا صحيحًا تمامًا فيما يتعلق بالعالم العربي والبلدان الإسلامية. كما كان صحيحًا أيضًا فيما يتعلق بإيران، ففي محاولة من تركيا لإقامة علاقات جيدة مع جارتها الشرقية، ومن أجل الاستفادة من السوق الإيرانية ذات الآفاق العريضة، تحدت أنقرة المطالبات الأمريكية والأوربية بدعم الحصار المفروض على إيران. وحاول داود أوغلو بمساعدة من البرازيل عقد صفقة مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد تسمح بتجميد الطموحات النووية الإيرانية (مؤقتاً). وبالرغم من عدم حصول هذه المبادرة على دعم المجتمع الدولي، ومن ثم لم تعد ممكنة، إلا أنها أثارت الدهشة في العواصم الأوربية وواشنطون.

كذلك أدى تدهور العلاقات التركية- الإسرائيلية إلى أن تبرز في الواجهة إحدى نقاط التعاون الرئيسية بين الجانبين، ألا وهي دعم اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة للإنكار التركي لإبادة الأرمن. فقد كانت تركيا وحيدة- في واشنطون على الأقل- في دفاعها عن نفسها في مواجهة جماعات اللوبي الأرميني. فكانت مبادرة تركية بتحسين العلاقات مع أرمينيا أدت عمليًا إلى فتح الحدود بين البلدين، وهو ما كان بمثابة انقلاب مزدوج قام به داود أوغلو. فهي من ناحية تتمشى مع سياسته "صفر من الصراعات مع الجيران"، واستهدفت من ناحية أخرى دق إسفين بين جمهورية أرمينيا (التي تعتمد في بقائها اقتصاديًا وسياسيًا على العلاقات الجيدة مع تركيا) وبين شتات الأرمن حول مسألة الاعتراف بالإبادة. وقد لقي هذا معارضة قوية، خاصة من جانب القطاعات القومية المتشددة في الشتات الأرمني والاتحاد الثوري الأرمني (طاشناق سوتيون) الذي كان على دراية بالفكرة وراء التقارب. والأهم أن أذربيجان جارة

وحليفة تركيا تدخلت لمنع تركيا من التوصل إلى اتفاق مع أرمينيا، خشية أن يؤدي هذا إلى إضفاء الشرعية على احتلال الأراضي الآذرية في كاراباخ. ومع ذلك وقَّع وزيرا خارجية تركيا وأرمينيا في أكتوبر ٢٠٠٩ بروتوكولين للتعاون وسط اهتمام دولي كبير، وبحضور شخصيات كبيرة مثل هيلاري كلينتون، سيرجي لافروف، وبرنار كوشنير- وزراء خارجية أمريكا وروسيا وفرنسا. تضمن البروتوكولان الالتزام بفتح الحدود وتشكيل لجنة تاريخية مشتركة (لم تحدد بدقة) لبحث مسألة الأحداث التي وقعت عام ١٩١٥. ولكن قبل التصديق على البروتوكولين رضخت الحكومتان للضغوط الخارجية والداخلية وتراجعتا عن أهدافهما المعلنة. وعندما أعلنت تركيا أن فتح الحدود مرهون بالتقدم في مسألة كاراباخ تداعى التقارب التركي- الأرميني.

وعندما صوت البرلمان السويدي في مارس ٢٠١٠ على اقتراح بالاعتراف بإبادة الأرمن- مقتفيًا بهذا قرارات البرلمانين الفرنسي والسويسري ولجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي- تفاقم الغضب الشعبي مرة أخرى وتم استدعاء السفير وصدرت تهديدات بالعواقب السياسية لهذا القرار. وكما حدث في حالات سابقة لم تحدث سوى عواقب قليلة من جراء الغضب والتراشق، فقد عاد السفير فعليًا، وخطا العالم خطوة قصيرة نحو الاعتراف بمعاناة الأرمن في السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية. وقد تعلقت مسألة الإبادة بالسياستين الخارجية والداخلية معًا، ومما أثار استياء الوزير داود أوغلو والرئيس جول في أواخر ٢٠٠٨ وبدايات ٢٠٠٩ عندما حصلت "حملة اعتذار" على ٣٠ ألف توقيع من تركيا ودعت إلى الاعتذار العلني عن إنكار معاناة الشعب الأرمني عام ١٩١٥. وفي ٢٤ أبريل ٢٠١٠ تحدى آلاف الأتراك والأكراد الحكومة بإحياء ذكرى مرور ٩٥ عامًا على عمليات الإبادة وضحاياها في ١٩١٥، وتم الاحتفال في ميدان تقسيم باسطنبول. وبالرغم من عدم موافقة الحكومة على هذا الاحتفال فقد ضمنت مروره بسلام.

عملت أنقرة على فتح باب آخر، فشهد يوم ١٩ سبتمبر ٢٠١٠ احتفالاً دينيًا في كنيسة الصليب المقدس بجزيرة أختمار. وتعتبر هذه الكنيسة مكانًا حافلاً بالذكريات لمعظم الأرمن في سائر العالم، حيث تقع الجزيرة في محافظة فان التي كانت موطنًا لمجتمع أرمني مزدهر قبل تدميره عام ١٩١٥. وتعرض الاحتفال للانتقادات من جانب المنظمات الأرمنية في الشتات التي رأت فيه مجرد جزء من حملة مخادعة للعلاقات العامة. إلا أن الاحتفال اجتذب عدة ألوف من الأرمن والأتراك فيما شكل تحديًا للحصار المفروض على الأذهان، فبعد ٩٥ عامًا من الصمت والإنكار والنسيان سُمِع إنشاد الطقوس الدينية الأرمنية ودقت أجراس الكنيسة في أحد المواطن التي عاش فيها أرمن الإمبراطورية العثمانية. وفتحت مئات من الأسر في فان بيوتها للزوار، فيما بدا كأنه بداية جديدة لعهد الانفتاح في واحدة من أكثر مدن جنوب شرقي تركيا إفعامًا بالأمل. وفي الوقت نفسه تقريبًا صدر قرار من المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان أكد ما توقعه كثير من المراقبين، فحواه أن تركيا قد أخطأت في حق هرانت دينك، ليس فقط بالفشل في حماية حياته، وإنما أيضًا بإعاقة مسار العدالة والإخفاق في إجراء تحقيق مناسب. وقررت الحكومة عدم استئناف الحكم حيث لم يكن من الممكن إنكار الذنب. ومع ذلك لم تقم الحكومة بما يلزم لإقرار العدالة.

حدود أوربا : كان الانخراط مع أوربا هو أكثر جوانب العلاقات الخارجية التركية إزعاجًا في الحكومة الثانية لحزب العدالة والتنمية منذ ٢٠٠٧. فعلى السطح بدت تركيا على الطريق نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوربي منذ بدء مفاوضات الانضمام عام ٢٠٠٥ وفتح ستة من فصول الانضمام، أي البنود المفصلية التي يتطلبها الاتحاد الأوربي في كل دولة مرشحة للعضوية. وفي الواقع كان التفاوض جاريًا حول ١٣ فصلاً من إجمالي ٣٥ فصلاً، حيث تم تجميد بعض أهم الفصول، وقد جمد بعضها عام ٢٠٠٦ بسبب عدم التقدم في المسألة القبرصية. إذ رفضت تركيا الاعتراف بحكومة قبرص وأن تفتح موانيها

ومطاراتها للسفن والطائرات القبرصية، بدعوى عدم الوفاء بوعد إنهاء العزلة الاقتصادية والسياسية المفروضة على القبارصة الأتراك. وفي عام ٢٠٠٨ أغلق الرئيس الفرنسي ساركوزي الفصل المهم الخاص بالاقتصاد لمنع الوصول إلى نقطة لا يمكن التراجع عنها فيما يتعلق بعضوية تركيا. بل إن فصولاً أخرى جمدت عام ٢٠٠٩ بطلب من الحكومة القبرصية التي أصبحت الآن عضواً كامل العضوية وتريد سد الطريق أمام انضمام تركيا حتى تحصل منها على صفقة أفضل فيما يتعلق بمستقبل شمال قبرص التركي.

عمل أعضاء المفوضية الأوربية ونظراؤهم في الحكومة التركية كما لو كانت عملية الانضمام تسير في مسارها الطبيعي، وفي الحقيقة انطبق هذا على المفاوضات الفنية المتصلة بالإصلاح القانوني واعتماد المعايير المقررة. إلا أنه في واقع الأمر كانت التأثيرات الأخيرة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر و"صدام الحضارات" والدور المتصاعد للإسلاموفوبيا الشعبوية وسياسة اليمين المتطرف في كثير من البلدان الأوربية.. تفعل فعلها السلبي. فقد نشأ الآن تحالف واسع من الفاعلين يمتد من الديموقراطيين المسيحيين الذين يعتقدون أن أوربا المسيحية (يتحدث المتحمسون الأكثر تشدداً لهذا المنظور الأصولي الأوربي عن أوربا اليهودية- المسيحية) لا يمكن أن تستوعب أمة مسلمة.. وينتهي هذا التحالف بالطبقات المتوسطة المتضررة والتي تخشى على وظائفها وسبل عيشها المهددة من قبل المهاجرين المسلمين. هناك أيضًا الجماعات العنصرية التي تضمر الكراهية للأتراك والمسلمين وأصبحوا مرئيين في البرامج الحوارية وغيرها من وسائل الإعلام عامة. مثل هذا التحول في المزاج نشوء أوربا مختلفة، كمجموعة من البلدان القلقة والخائفة من الأجنبي، وهي أوربا التي وصفها أرجون أبوداري بوضوح عام ٢٠٠٦ بقوله "أوربا بيم فورتين" [سياسي هولندي شديد العداء للمسلمين اغتيل عام ٢٠٠٢] ويمكن أن ندعوها اليوم "أوربا خِرت فيلدرز" [برلماني يميني هولندي معاد للمسلمين ومؤسس حزب من أجل الحرية]. فقد رأى

كل هؤلاء أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي تشكل رمزًا يمكن أن يطلقوا من ورائها مخاوفهم من العولمة والإسلام والإرهاب الإسلامي وهجرة المسلمين، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية. وكان الرئيس الفرنسي ساركوزي والمستشارة الألمانية ميركل الشخصيتين الرئيسيتين في السياسة الأوربية اللذين عملا لوضع العراقيل في طريق العضوية الكاملة لتركيا، ووقف وراءهما قسم كبير من الرأي العام الأوربي. وكانت بريطانيا من بين البلدان القليلة التي ساندت انضمام تركيا ولكن دون فائدة.

بالرغم من تعقد المسار الأوربي والخلافات المستمرة مع إسرائيل وأرمينيا والأرمن في الشتات، فقد شهدت الفترة الثانية من حكم حزب العدالة والتنمية المزيد من تسارع النمو وعولمة الاقتصاد التركي. فطبقًا للبنك الدولي حلت تركيا عام ٢٠٠٨ في المرتبة ١٥ بين أكبر اقتصادات العالم من حيث معادل القدرة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي. وقد تواصلت عملية التحول من بلد نامٍ إلى بلد صناعي، على الرغم من وجود اختلالات إقليمية شديدة وجيوب للفقر في الحضر والريف، مما يقلل من قوة المؤشرات الإيجابية. كما استطاعت تركيا الصمود في وجه الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ بسبب إعادة التنظيم التي أدخلتها على الجهاز المصرفي، والدور الذي تلعبه الهيئات الرقابية المستقلة، واستقلال البنك المركزي. وفي أوائل ٢٠١٠ خرجت تركيا من الكساد، وفي الربع الثالث من العام حققت معدل نمو إعجازي بلغ ١٢٪ مما أدى إلى التعويض السريع للخسائر التي تحققت بسبب الأزمة عام ١٩٩٩. وربما كان من أهم المؤشرات الموضحة لتغير مكانة تركيا في العالم ذلك الصعود الذي شهدته الخطوط الجوية التركية. فخلال الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٩ تضاعف تقريبًا عدد المسافرين من المطارات التركية من ٢٥ مليون إلى ٤٥ مليون راكب في السنة، كما أصبحت الخطوط الجوية التركية رابع أكبر شركة طيران أوربية، وقد وسعت شبكة خطوطها في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، بالإضافة إلى شبكتها المكثفة إلى مقاصد في أوربا والبلقان والشرق الأوسط وروسيا وآسيا.

لم تقم تركيا بتغيير في منظورها الاستراتيجي بالابتعاد عن الناتو والاتحاد الأوربي، والاتجاه إلى التحالف مع روسيا وإيران وسوريا، كما كان يتخوف أو يتمنى البعض. غير أن السياسة الخارجية لحكومة العدالة والتنمية- وخاصة مع وزير الخارجية داود أوغلو- قد استكشفت ووجدت بدائل للتوجه الحصري السابق نحو الغرب ولآفاق عضوية الاتحاد الأوربي التي تبدو غير محتملة. وبالرغم من الإيحاءات بالعثمانية الجديدة في سياسة داود أوغلو، ومن اللغة المتشددة في حالة إسرائيل، ومن رؤية للقيادة التركية للعالم الإسلامي.. فقد أملت هذا التغيير اعتبارات براجماتية، وإخضاع السياسة الخارجية التركية للمراجعة الديموقراطية وليس الأيديولوجية. ومن أمثلة هذا: تحول أسواق النمو والمراكز الاقتصادية في العالم إلى آسيا وأمريكا اللاتينية، وهو التطور الذي يحاول رجال الأعمال الأتراك والمبادرات الحكومية الاستفادة منه. وفوق هذا فإن المواطنين في الأقاليم الحدودية الجنوبية الشرقية والشرقية اعتادوا على أن يكون تأثيرهم ضعيفًا في تشكيل السياسة الخارجية، والتي كانت تعتبر شأنًا نخبويًا محدودًا في دوائر ضيقة بوزارة الخارجية، أو في أيدي رئيس الأركان وقت تدخل العسكر. وقد تغير هذا كله مع تولي حزب العدالة والتنمية وكوادره، حيث يضم الحزب عددًا كبيرًا من الأكراد والترك والعرب من الأقاليم الحدودية مع سوريا والعراق وإيران وأرمينيا. وكان وجودهم تذكيرًا مستمرًا للحكومة بالحاجة إلى الانخراط مع البلدان المجاورة بطريقة عقلانية تراعي الروابط بين العائلات والاعتماد الاقتصادي المتبادل على جانبي الحدود. وقد دعا رجال الأعمال ذوو المصالح في الإقليم إلى العمل من أجل إقامة علاقات أفضل، وحرية التنقل بدون تأشيرات، والتبادل التجاري المعفي من الرسوم الجمركية. كما أن عودة المحافظات الشرقية والجنوبية الشرقية للسياسة بعد عقدين من الحرب قد أعادت تركيز اهتمام تركيا على الجيران في الشرق. كذلك أدى التحول نحو الخوف من الأجنبي والإسلاموفوبيا في كثير من الدول الأوربية إلى إثارة الأسئلة داخل

تركيا حول صواب التوجه نحو مستقبل أوربي. فبعد خمسين عامًا من عضوية المجلس الأوربي، وأربعين عامًا من التفاوض مع الجماعة الأوربية ثم مع الاتحاد الأوربي، لم تعد تلك العضوية على رأس جدول الأعمال التركي.

لم تكن الفترة الثانية من حكم حزب العدالة والتنمية قد اكتملت وقت كتابة هذه الصفحات. وكان من خلال ستار المعلومات المضللة والخداع والتلاعب والتفسيرات المختلفة والصمت الإجباري.. قد تبلورت صورة تركيا التي مازالت مضطربة وعرضة للتلاعب، مازالت تحت تأثير ماضيها التسلطي ومازالت تُشكلها سياسة الإنكار وإن بشكل أقل رسمية. تلك كانت تركيا الواقعة بين العزم على تطبيع الأوضاع وبين شِراك الصراعات القديمة وتآمر الدولة الحارسة. وكانت التحقيقات في مسئولية الجيش عن العنف السياسي في العقود الثلاثة المنصرمة قد بثت الأمل في الاستئصال النهائي للحراس وعملياتهم الأمنية السرية التخريبية وهياكل السلطة الموازية. ولم يمر وقت طويل حتى بدأت إجراءات المحاكمة تتعرض للاختطاف وصراع القوى بين تحالف الجيش وكبار القضاة من جانب، وبين حزب العدالة والتنمية والإخوانيات الدينية المؤيدة له من جانب آخر. وقد استمر الإصلاح التشريعي وتوسيع بعض الحريات، لكنه أخذ ينتقص من الحقوق التي تم منحها بحسب الحزمة المتفق عليها مع الاتحاد الأوربي في السنوات الأولى من حكم العدالة والتنمية. فمثلاً كان قانون الشرطة الصادر في يونيو ٢٠٠٧ بمثابة التمهيد لتزايد حالات المعاملة السيئة والتحول نحو أساليب شُرطية عنيفة، ما أدى إلى مصرع العشرات من الرجال والنساء المحتجزين بمعرفة الشرطة. أما المبادرات الحكومية للتعامل مع المظالم الكردية فقد حلت محلها محاولات عزل الأحزاب المؤيدة للأكراد وإغلاقها والتضييق على عمل العُمَد الأكراد المنتخبين. وإذا كان دور الجيش قد أصبح من الأمور التي تُناقش بجدية في الفضاء العام، فإن الغرامات الضريبية على المؤسسات الإعلامية غير المتعاطفة قد جعلت حرية التعبير في خطر، فضلاً عن وابل من الدعاوى القضائية

المرفوعة ضد الصحفيين والسياسيين الأكراد والنشطاء المناهضين لتدخل العسكر في السياسة، كما امتنعت الحكومة عن اتخاذ موقف مبدئي من أجل حماية حريات الإنسان وحقوقه. وبشكل خاص: واصل القضاء العسكري إدانة المعترضين على الحرمان من الخدمات العامة، ومن ثم الحد من خياراتهم وأن يفرض عليهم ما أسمته المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان "الموت الاجتماعي".

وبالرغم من هذا الموقف الملتبس فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبروز بعض الاتجاهات التسلطية في الحزب الحاكم، وفي مسلك رئيس الوزراء أردوجان شخصيًا، فقد نشأ شكل جديد من السياسة والمجتمع المدني أخذ يتحدى جديًا هيمنة الدولة الحارسة وما يرتبط بها من قيم النزعة العسكرية والقومية. وبدأت الحركات الاجتماعية المعادية للعنصرية والعسكرة وكبت الحريات وحتى جماعات الغجر.. في الانضمام للعلويين والأكراد الأكثر تنظيمًا في النضال من أجل استعادة الحقوق وضد التمييز. ومع ذلك فإنه على الرغم من النشاط السياسي الكبير، والنمو الاقتصادي السريع (الذي تباطأ لفترة قصيرة بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية حيث انكمش بشكل مؤقت بنسبة ١٢٪) بقي النظام السياسي التركي مشوشًا وقاوم التحول إلى ديموقراطية ليبرالية. وقد ازدادت صعوبة هذا الإنجاز بسبب الضرر الكبير الذي لحق بآفاق انضمام تركيا للاتحاد الأوربي.

وقد اجتمع النموذج التنموي لنزعة المحافظة الدينية والانضباط الاجتماعي لحزب العدالة والتنمية، مع روح ريادية الأعمال الخاصة، الأمر الذي بدَّل صورة تركيا محليًا وفي المجال الدولي. بيد أن الدفعة التنموية كان لها ثمنها، حيث كان البلد يحاول اللحاق بأوربا من حيث مستوى البنية التحتية والإسكان الاجتماعي والتخطيط الحضري، غير أن التعامل مع الموارد الطبيعية كان يتم بطريقة غير مسئولة. فقد بُني العديد من السدود والمحطات الكهرومائية في المناطق المحمية بيئيًا وذات الحساسية التاريخية مثل حسن كيف، نهر منصور في محافظة تونسيلي/ ديرسيم العلوية، والسيول الجبلية شرق البحر الأسود وإقليم همشين.

وقد بدأ العمل في مشروعات هيئة أعمال المياه هذه قبل الحكومة الحالية بعدة عقود، ولكن المعارضة والتعبئة الشعبية الواسعة ضدها فشلت في دفع الحكومة بعيداً عن النزعة التنموية التحكمية، وتطبيق سياسة تهتم أكثر بالتوافق. أما في المدن، وفي اسطنبول بشكل خاص، فإن التحول والتطوير الحضري المستهدف للريع قد خلق جيوباً من الرفاهية البالغة بعد طرد المقيمين السابقين منها.

وأخيراً، وقبل أن ينتهي عام ٢٠١٠ كانت سلسلة من التغييرات المزلزلة على وشك الحدوث، وإن تمت سيكون لها أثرها في التقليل من الغضب الذي جثم على صدر تركيا منذ زمن طويل. فسيشهد يوم ١٢ سبتمبر (وهو اختيار رمزي مهم لأنه يتوافق والذكرى الثالثة عشرة للانقلاب العسكري عام ١٩٩٧) استفتاء على تعديلات دستورية. وقد لقي هذا الاستفتاء معارضة- لأسباب مختلفة- من حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، كما قرر حزب السلام والديموقراطية التركي مقاطعة الاستفتاء. ومرة أخرى قامت الحملة الداعية للتصويت بـ"لا" على فرضية أن الجمهورية العلمانية معرضة للتدمير إذا قال الناخبون "نعم". ولكن الناخبين قالوا بالفعل "نعم". فقد قُبِلت حزمة الإصلاحات الدستورية بنسبة ٥٨٪، وإن تفاوتت النسبة كثيراً بين الأقاليم المختلفة. فالكثير من المناطق الساحلية بالغرب والأقسام القديمة التي تقطنها الطبقة المتوسطة في اسطنبول قالت "لا"، بينما انضم الكثير من المحافظات الكردية- وليس كلها- إلى صف المقاطعة.

وقد علقت التغييرات الدستورية المادة رقم ١٥ سيئة السمعة في دستور ١٩٨٠ التي منحت الحصانة لمنفذي الانقلاب. كما قلصت التعديلات من الذهنية المنغلقة عند كبار القضاة، بأن منحت البرلمان حق اختيار بعض قضاة المحكمة الدستورية، وتوسيع عضوية المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين (وهو هيئة رقابية على السلطة القضائية) للحيلولة دون التدخل المباشر من هيئات غير منتخبة في العملية القضائية. فلم يعد من المتاح أن تتكرر حالات مثل فصل فرحات ساريكايا المدعي العام في فان بعدما وجه الاتهام لقائد القوات المسلحة

أثناء التحقيق في حادث إرهابي. وقبل أن ينتهي العام كانت المئات من الشكاوى الجنائية قد وصلت مكاتب الادعاء العام، وازداد احتمال أن أشخاصًا مثل كنعان إيفرين وضباطه والآلاف ممن مارسوا التعذيب طوال الثمانينيات يمكن أن يمثلوا داخل قفص الاتهام، أي بعد ثلاثين عامًا من تحويلهم البلاد إلى مجزر كبير. ورأى المراقبون المتفائلون أن ثقافة الحصانة الراسخة منذ زمن قد وصلت أخيرًا إلى نهايتها، بينما رأى آخرون أن المحاكم العليا واقعة بالفعل تحت سيطرة الحكومة. ولا شك أن القضاء التركي قد اعتاد أن يكون أداة للحكم القائم. وسيحكم الزمن على قدرة التدابير الجديدة على المساعدة في نشأة قضاء مستقل يستطيع تحقيق العدالة.

ومن التطورات المهمة أنه بعد هزيمة حزب الشعب الجمهوري (والذي تخلص أخيرًا من الزعيم المثير للخلاف دينيس بايكال) في الاستفتاء بدأ الحزب مع رئيسه الجديد كمال كليتش دار أوغلو في تنفيذ مقاربة أكثر تصالحية وأقل عرقية وقومية. فأعلن كليتش دار أوغلو استعداده لدعم الحكومة في إعداد دستور جديد ينهي مرة واحدة وللأبد إرث انقلاب ١٩٨٠ المعادي لليبرالية. إلا أن الفرص الضعيفة لتحول كل من "حزب الدولة السابق" و"الدولة الحارسة" إلى حزب ديموقراطي اجتماعي حديث، كانت تفترض إقلاع الاثنين عن سياسة العرقلة العنيدة للديموقراطية، وعن نزعة العسكرة، وهما ما عُرف الحزب بهما على مدى العقد الأخير. ولا يقل أهمية عما سبق الشروع في محادثات غير مباشرة بين الحكومة وزعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان، والتي بدأت في سبتمبر مع مد المقاتلين الأكراد لوقف إطلاق النار، الأمر الذي أوحى بأن الحل السلمي للصراع الكردي أصبح احتمالاً جديًا الآن. غير أن لحظة الفرصة المثيرة هذه سرعان ما بدت كفترة هدوء قصيرة تسبق دورة جديدة أخرى من الخداع والصراع اللذين رأت تركيا الكثير منهما. وتظل الحقيقة القائمة هي أن تركيا لم تقترب قط من معالجة جذور الكثير من مشاكلها الضاغطة، بقدر ما بدا ذلك ممكنًا في خريف ٢٠١٠.

مستقبلات تركيا المحتملة

إذا أخذنا خطوة إلى الوراء بالابتعاد عن السياسة اليومية المعقدة في تركيا، ستبدو أمامنا صورة بلد مزقته أزمات سياسية عديدة واستهلك الغضب قواه. مع ذلك هو نفسه البلد الذي ينمو نموًا اقتصاديًا سريعًا بفضل روح ريادية الأعمال لدى صناعييه، والعمل الشاق لشعبه، والاستغلال الرأسمالي غير المحدود لعماله والذي يسهله انعدام الضوابط في سوق العمل. إنها الصورة الشائعة لأناس غاضبين من كل مناحي الحياة، ولجماعات تعيش خبرات خاصة للإقصاء والتمييز وحتى التحريض من جانب الآخرين. وقد ناقشت بشكل مفصل دور التآمر والتلاعب في صنع هذه "الأمة الغاضبة". وأمعنت النظر على نحو مفصل في مسئولية الدولة الحارسة (تحالف قادة الجيش وكبار القضاة وأقسام من البيروقراطية) التي تحكمت في تركيا على مدى الكثير من الحقبة التاريخية التي تناولها هذا الكتاب، ومارست هذا التحكم بدعوى إنقاذ الجمهورية من الشيوعية أول الأمر، ثم من الخطر الإسلامي. تحكم الحراس على أساس مقولة الحفاظ على الدولة، لا على أساس شرعية العملية السياسية، ومن ثم كانوا يتدخلون كلما رأوا أن هيمنتهم تتعرض للخطر.

والأمر الحاسم هنا أن الحراس لم يكونوا قط على درجة من القوة تسمح لهم بكبح العملية الانتخابية بمجرد أن تأخذ مسارها. وقد نجح الحراس خلال الفترة التي بحثناها في الحصول على تأييد طبقات اجتماعية ذات نفوذ (أقسام من المثقفين والطبقات المتوسطة إلى جانب كبار الصناعيين في اسطنبول) ومن خلالهم تشكلت الكتلة الجمهورية المهيمنة. غير أن السنوات الأخيرة من حكم حزب العدالة والتنمية قد شهدت سلسلة من الضربات الموجهة لحراس وقاعدتهم الاجتماعية- الاقتصادية. واليوم فقدت الكتلة الجمهورية القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع، مثل الطبقات المتوسطة الأناضولية وفي اسطنبول، ومثقفي غرب تركيا والمحافظين في الأناضول. ولم يكن معظم الأكراد جزءًا بأية حال من

التحالف الجمهوري. يفقد الحراس قوتهم بسرعة، ولكنهم يعتمدون الآن على قاعدة اجتماعية يتزايد لديها التقوقع والخوف من الآخر، والتي تنظر إلى الرجال والنساء في الشوارع كجهلاء يدعون التدين، كما تحاول تعويض خسارة قوتها السياسية والاقتصادية ومكانتها الاجتماعية من خلال التركيز على نخبوية ثقافية عدوانية ومشينة.

من ثم لم يعد السؤال الآن عن إمكانية بقاء الدولة الجمهورية و"أنا" الحارسة. ففي الحقيقة هي لم تعد أكثر من صدفة جوفاء عليها بعض الزخارف المرئية من الخارج مثل الدفاع عن الحداثة الكمالية: صور وتماثيل أتاتورك، حفلات راقصة وألعاب رياضية برعاية الجمهوريين تذكرنا بألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي، الرطانة عن العلمانية الكمالية وهي التي لم تتحقق قط. أما عبارة سي رضا رجل ديرسيم التي صرخ بها قبل شنقه عام ١٩٣٧: "هذا عار، هذا ظلم، هذا قتل عمد"، فقد ثبت أنها كانت نبوئية لمعظم التاريخ الجمهوري التركي. كما احتل تمثاله أحد الميادين الرئيسية في العاصمة الإقليمية ديرسيم منذ ٢٠١٠. وفي ندوة عقدتها جامعة ديرسيم في أكتوبر ٢٠١٠ ناقش أكاديميون ونشطاء الإبادة على مدى جلسات حضرها حاكم المحافظة. وحتى إذا كانت المدارس الابتدائية تحتفي كل يوم بالتعالي التركي، حيث يُجبر الأطفال على ترديد الصيغة لتالية "سعيد من يدعو نفسه تركيًا"، وإذا كان التفكير العسكري لا يزال يُغرس في أذهان الصغار من خلال دروس "الأمن القومي"، وحتى إذا كانت الشعارات العنصرية فوق قمم التلال في المحافظات الكردية باقية وإن تنوي ببطء، وحتى إذا كانت المحاكم لا تزال تدافع عن الدولة ضد مواطنيها ومع الجلاد ضد الضحية.. فإن التقليد السياسي الذي أنشأ تركيا الحديثة، أي الوحدوية والقومية الكمالية، قد أصبح باليًا. وسريعًا سيصبح شيئًا من الماضي.

أصبح السؤال الآن عن نوع الكتلة المهيمنة الجديدة التي ستحل محل الكتلة الجمهورية الكمالية، وستتوقف على محصلة التحول الجاري الإجابة عن السؤال

عن الشكل الذي ستتخذه تركيا. هل سيطاح بنظام الوصاية العلماني اسماً للدولة الحارسة الجمهورية، والذي يقوم فيه الجيش بمراقبة الحكومة والحكومة بمراقبة الشعب، ليحل محله ترتيب جديد لوصاية أخرى تلعب فيها الشبكات الدينية والإخوانيات الإسلامية دور الممسك بكل الخيوط؟ أي هل سيقوم نظام يضطلع فيه حزب العدالة والتنمية بنسخة إسلامية من حزب الشعب الجمهوري، ويفرض قيمه الاجتماعية المحافظة ومخاوفه القائمة على أرضية دينية من مجتمع متحرر جنسياً، مع توسيع دور الرئاسة الدينية كآلة قمعية لفرض الانضباط الأخلاقي الإسلامي؟ سيكون هذا بمثابة تقليد مؤسف من جانب سيناريو للوصاية الإسلامية، لكنه لن يكون مفاجأة كاملة. فكما تساءلت المؤرخة الكندية مرجريت ماكميلان عام ٢٠٠٩: "لكم اعتدنا على رؤية ثوريين تعهدوا ببناء عوالم جديدة، لكنهم انزلقوا إلى الوراء دون أن يدروا إلى ممارسة العادات والطرائق التي حلوا محله". وبالنسبة للقيود والضوابط التي يكتمل بها عمل النظام الديموقراطي نحتاج عادة إلى حزبين يمثلان جماعات اجتماعية مختلفة ولديهما رؤى مختلفة للمستقبل. ويتوقف الكثير هنا على مستقبل المعارضة الرئيسية، أي حزب الشعب الجمهوري. لا يزال هذا الحزب واقعاً حتى اليوم تحت القبضة الصارمة للكوادر ذات النزعة العسكرية والمتعاطفين مع الدولة العميقة. ويتساءل المرء عن قدرة حزب الشعب الجمهوري على الخلاص من تراثه السلطوي ومواقفه الأيديولوجية العنصرية. هل سيختار التحول إلى حزب ديموقراطي اجتماعي حديث ذي التزام ثابت بأوربة تركيا، أم سيواصل النظر إلى العالم بعدسات العشرينيات من القرن الماضي؟

إن مثل هذه المعارضة البناءة من جانب الحزب الجمهوري بعد إصلاحه يمكن أن تساعد في تحقيق السيناريو الثاني، وهو سيناريو إرساء الديموقراطية الليبرالية. لكن هل ستكون الدولة التركية قادرة على تحويل نفسها إلى كيان ليبرالي لا يقوم منطقه المؤسِّس على خلق شعب منصاع- سواء اتخذ مظهراً غربياً أم شرقياً- ولا يديم نفسه من خلال الاستقطاب وإنما من خلال الحياة

الطيبة لجميع مواطنيه؟ هل تستطيع المحاكم العليا الاضطلاع بالدور النبيل بالدفاع عن الفرد ضد انتهاكات الدولة، وعن الضعيف ضد القوي.. وليس العكس؟ وهذا السيناريو ليس مستحيلاً، ولكن كيف يمكن أن يتحقق بدون دعم قوي من الاتحاد الأوربي؟ وأخيراً هناك السيناريو الأسوأ حيث يمكن أن نتخيل عودة قوية للدولة الحارسة التي ستعمل على استعادة السلطة باستخدام مستويات متصاعدة من التآمر والعنف، أي بإثارة الأتراك ضد الأكراد، ودفع العصابات الكردية للتورط في حرب في المراكز الحضرية غرب تركيا.

وترتبط بالسيناريوهات المذكورة (الوصاية الإسلامية الجديدة- الدولة الليبرالية- عودة الحراس) مسألة مستقبل الحدود التركية. الاحتمال الأول هو استمرار تركيا كدولة كبيرة يتشكل سكانها من الأتراك والأكراد وأقليات أخرى. والاحتمال الثاني هو تقسيم البلاد إلى دولة تركية كبيرة وكردستان مستقلة صغيرة في الشرق مع اتساع العنف ووقوع مذابح عرقية للأكراد في غرب تركيا. ومن المؤكد أن سيناريو عودة الحراس سوف يقود إلى انشطار البلد، ذلك لأن روح هذا الحكم يجب أن تُبنى على إثارة أعمال عنف واسعة النطاق بين الأعراق، أي بين الأتراك والأكراد. كما سيكون من قبيل المستحيل التوصل إلى تسوية تضمن أوسع الحقوق الفردية والجماعية في سيناريو الدولة الليبرالية.

إن أي جمع بين السيناريوهات المذكورة سيتحدد على أساس عدد من العوامل الخارجة عن سيطرة الفاعلين داخل تركيا. وتتراوح هذه العوامل بين: موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من تركيا، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وإيران، التطورات في العراق ومستقبل كردستان العراقية. هل ستصبح تركيا عضواً في الاتحاد الأوربي ودولة أوربية بمعنى الكلمة؟ هل ستسعى تركيا لتحقيق التوازن بين المنظورات الأوربية والشرق أوسطية والآسيوية، أم ستصبح أوربا جاراً متباعداً باستمرار.. يتوقف هذا على ما إذا كان الاتحاد الأوربي سيتمكن من التغلب على الأصوات المعادية لتركيا داخل صفوفه ويعيد التأكيد

بشكل مقنع على التزامه بمستقبل أوربي لتركيا. وإذا فشل في هذا فإنه سيعني استمرار أوربا في لعب دور محدود إزاء تركيا، دور ملتبس في أحسن الاحتمالات ومخرب في أسوئها. إن التصلب الأوربي، رفض السياسة العالمية، والشعبوية والإسلاموفوبيا والتي تتكور كرد فعل ضد الآثار غير المحتواة للعولمة والأزمة الاقتصادية.. كل هذا لن يساعد في إدخال إصلاحات موالية لأوربا.

بناءً على مسار الأحداث في العقود الثلاثة الأخيرة، يبدو السيناريو الأكثر ترجيحًا سيكون خليطًا بين الدولة الليبرالية وعناصر من سيناريو الوصاية الإسلامية الجديدة، بكل ما يمكن أن يحمل هذا الجمع من تناقضات. ومن المثير أن هذا الاستنتاج ورد أيضًا في تقرير مسرب صادر عن السفارة الأمريكية في أنقرة. يقول التقرير: "ستظل تركيا خليطًا معقدًا.. مؤسسات وكفاءات وتوجهات غربية، مع ثقافة شرق أوسطية، والدين" (US Embassy, Ankara 2010). وإذا مال خيار "السير المتخبط" هذا نحو الجانب الليبرالي (باستمرار جهود حزب العدالة والتنمية لوضع دستور ديموقراطي يتحرر من الإرث السلطوي لانقلاب ١٩٨٠، والاضطلاع بمفاوضات ناجزة مع حزب العمال الكردستاني) فإن تركيا قد تصبح قادرة على أن تتحول إلى دولة لمواطنيها، بحيث لا يكون للانتماءات العرقية والدينية الثقل الذي تتمتع به الآن في تقرير الأمور. وستصبح تركيا- حتى في هذا السيناريو نصف المكتمل- خلال ما بين عشر إلى عشرين سنة دولة أغنى بكثير مما هي عليه الآن وستلحق وربما تتجاوز النجاح الذي حققته إسبانيا متأخرة ولكنه كان قويًا في الثمانينيات والتسعينيات. فالطبقات المتوسطة التركية، بما فيها البرجوازية الكردية النامية، سوف تتوسع أكثر وتنمو بثقة أكبر، وستصبح أقل تعاطفًا مع الأيديولوجيات الراديكالية والنزعة العسكرية. والأرجح أنها ستكون أقل عرضة للتلاعب السياسي. ستكون تركيا هذه أكثر تنوعًا واحتفاءً باختلافاتها العرقية واللغوية والدينية، وأكثر تسامحًا مع تاريخها المأساوي. وربما تصبح ذلك البلد الذي يلاحق مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية

ويحاسبهم على أفعالهم، وحيث تعتذر الدولة عن مسئوليتها عن المعاناة التي وقعت للكثير من مواطنيها. هذا هو السيناريو الوحيد الممكن لتركيا التي مازالت حتى اليوم أسيرة للغضب الذي ولدته عقود من سياسة الدولة الحارسة بدعوى حماية الدولة والقومية، بما في ذلك من الحلقات المتكررة للتطهير العرقي والعنف الجماعي. غير أنه أيًا كان السيناريو الذي سيتحقق فإنه لن يؤثر في تركيا وحدها، وإنما في أوربا والشرق الأوسط أيضًا. كما سيشكل مستقبل أكثر من خمسة ملايين تركي وكردي والكثير من الجاليات المسلمة للمهاجرين في الاتحاد الأوربي، ولمسلمي البلقان، وللرجال والنساء في شوارع دمشق وغزة.

كلمة أخيرة

في أواخر نوفمبر ٢٠١٠، أي قبل أسابيع قليلة من إرسال الكتاب للمطبعة، نشر موقع ويكليكس آلاف المذكرات والتقارير والإيجازات السياسية المرسلة من السفارات الأمريكية في مختلف أنحاء العالم إلى وزارة الخارجية. وقد أتاحت الوثائق إلقاء نظرة مثيرة على أعمال عالم الدبلوماسية وسياسة ما وراء الستار التي تمارسها الولايات المتحدة وحلفاؤها وأعداؤها. ولم أستطع هنا سوى أن أضمِّن مقتطفين بالغي الأهمية من مراسلات السفارة الأمريكية في أنقرة. غير أنني أود لفت الانتباه إلى مسألة مهمة أثارتها الوثائق المسربة: ما مدى شفافية الحكومة وما مدى التلاعب المقبول في المجتمعات الديموقراطية؟ هل يمكن تعليق الشفافية من أجل احتياجات "الأمن القومي" ذي التعريف الفضفاض؟ إلى أي حد يمكن للدول الليبرالية تبرير دعمها للمنظمات الإرهابية وتمويل الصراعات العرقية والدينية في الخارج؟ إنها أسئلة بالغة الأهمية بالنسبة لتركيا التي اعتادت نخبها الحاكمة استخدام تلك الأساليب بشكل منهجي خلال العقود الأخيرة، وإن استخدمتها- في الحقيقة- في حقل السياسة الداخلية أكثر من السياسة الخارجية.

تذكرنا فضيحة ويكليكس أيضًا بأن "الدولة العميقة" ومؤامرات "الحراس" غير

المنتخبين ليست مما تنفرد به تركيا. وتعزز السجلات التي أتاحها ويكليكس الرأي القائل بأن جزءًا كبيرًا على الأقل في السياسة الخارجية الأمريكية يتم تنفيذه بشكل سري، ويتضمن عمليات واستراتيجيات تصيبنا بالدهشة لكونها غير قانونية، هذا إذا عرضت على محاكم أمريكية. كما تساعدنا ويكليكس في التمعن أكثر في الدولة الحارسة التركية : سياسة ما وراء الستار، دسائس، مؤامرات، معلومات مضللة، وتعاون مع "أعداء عدونا".. كلها جزء لا يتجزأ من البعد غير المرئي في الحكم، وهو موجود في كل الحكومات باستثناء الأكثر شفافية. وما يبدو مختلفًا بالنسبة لتركيا خلال العقود الثلاثة التي بحثناها في هذا الكتاب هو أن هذه "الدولة غير المرئية" قد أصبحت قوية و"مرئية" فعلاً بدرجة ألحقت الضرر البالغ بمشروعية الحكم. وقد تكون الفرصة مناسبة بسبب ما أتاحته الظروف من الكشف عن كثير من هذه الصلات السرية في تركيا اليوم. إلا أن التساؤل عما إذا كان إغراء التلاعب والتآمر سينكسر في تركيا وغيرها من البلدان، وعما إذا كان سيسود الحكم الشفاف والرقابة الديموقراطية.. ستتوقف الإجابة عنه على نجاح أولئك الذين يناضلون ضد العمليات الحكومية المغطاة وتلاعب "الدولة العميقة".

المؤلف

زميل باحث في مركز الدراسات الأوربية، كلية سان أنتوني

يُدرس سياسة الشرق الأوسط في معهد الاستشراق

دكتوراه من أكسفورد عام ٢٠٠٦

تنوع كتاباته بين تاريخ القومية، سياسة العرقية، حقوق الأقليات

المترجم

- عضو مجلس إدارة مركز البحوث العربية والإفريقية بالقاهرة
- مترجم وباحث في العلوم السياسية
- كاتب في العديد من المجلات والصحف المصرية والعربية
- مدير تحرير مجلة إفريقية -عربية (مختارات العلوم الاجتماعية)
- مدير تحرير الطبعات العربية من المنشورات الأكاديمية للمجلس الإفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية
- تأليف عدد من الكتب من أهمها: أزمة الوطنية المصرية ، مستقبل تنظيمات الجنوب ، البوليفاري : جدل الثورة والكاريزما

أهم الكتب المترجمة:

- التحرر الوطني في الشرق ١٩٨٠
- قضايا الثورة الفيتنامية ١٩٨٨
- إفريقيا والتنمية المستعصية ١٩٩١
- الحركات العمالية وصنع السياسات في إفريقيا ١٩٩٢
- من تجارب الديموقراطية في إفريقيا والوطن العربي ١٩٩٥
- المسألة الثقافية في إفريقيا ١٩٩٦

obeikandl.com

- لفوفة النوبة من الجبال إلى السهول ١٩٩٩
- ليبرالية سياسية أم انتقال ديموقراطي ١٩٩٩
- تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان ٢٠٠٢
- العولمة والتنمية والديموقراطية في إفريقيا ٢٠٠٥
- قضايا السلم المنشود في إفريقيا ٢٠٠٥
- التشكيلات الاجتماعية في إفريقيا ٢٠٠٧
- أحوال الصين ٢٠٠٩
- الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في إفريقيا والوطن العربي ٢٠١٠
- تاريخ السودان الحديث ٢٠١٠
- القيم والتاريخ والديموقراطية في إفريقيا ٢٠١١

تحت الطبع:

- موسوعة السياسة
- تاريخ إثيوبيا

obeikandl.com

صدر فى هذه السلسلة

obeikandl.com

١ ـ محمد (ص)

٢ ـ صدام الحضارات

٣ ـ عصر الجينات

٤ ـ القدس

٥ ـ العولمة والعولمة المضادة

٦ ـ التاريخ السرى للموساد

٧ ـ من يخاف استنساخ الإنسان؟

٨ ـ حريم محمد على

٩ ـ عولمة الفقر

١٠ ـ صور حية من إيران

١١ ـ البحث عن العدل

١٢ ـ لورانس: ملك العرب غير المتوج

١٣ ـ الصهيونية تلتهم العرب

١٤ ـ معارك فى سبيل الإله

١٥ ـ التطبيع ومقاومة الغزوة الصهيونية

١٦ ـ التسوية: أى أرض.. أى سلام

١٧ ـ المكنز الكبير

١٨ ـ الحق يخاطب القوة

١٩ ـ نساء فى مواجهة نساء

٢٠ ـ مؤامرة الغرب الكبرى

٢١ ـ روسيا.. إلى أين

٢٢- موسوعة الأم والطفل

٢٣- الخدعة الرهيبة

٢٤- نهاية الإنسان

٢٥- خدعة التكنولوچيا

٢٦- ٣٦٥ حتوتة وحتوتة

٢٧- بوش ضد العراق ... لماذا؟

٢٨- أين الخطأ ؟

٢٩- اللولب المزدوج

٣٠- رجال بيض أغبياء

٣١- سادة العالم الجدد

٣٢- الخطيئة الأولى لإسرائيل

٣٣- اللعب مع الصغار

٣٤- الإبادة السياسية

٣٥ - حكومة العالم السرية

٣٦ - ما بعد الإمبراطورية

٣٧ - بوش في بابل

٣٨ - المقاومة العراقية.. ومستقبل النظام الدولى

obeikandl.com

٣٩ - تزييف الوعى

٤٠- القانون فى خدمة من ؟

٤١ ـ كفى

٤٢ - معنى هذا كله

٤٣- حياة بلا روابط

٤٤ - ٣٦٥ حدوتة وحدوتة

٤٥- أنا والعولمة .. عالم بديل ممكن..

٤٦- جسدى سلاحاً

٤٧- ثالوث الشر

٤٨- الحضارة الإسلامية المسيحية

٤٩- أمـــريكا العظمى.. أحـــزان الإمبراطورية

٥٠- الطَّريقُ إلى السُّوبَرْمَان

٥١- مدربون على القتـــل

٥٢- معاداة السامية الجديدة

٥٣- إبادة العالم الثالث

٥٤- بيولوچيا الخوف

٥٥- لغز اسمه الألم

٥٦- تعليم بلا دموع

٥٧- أحمد مستجير

٥٨-العين بالعين

٥٩- شاڤيز

٦٠- قصص الأشباح

٦١- حزب الله

٦٢- الإنسان هو الحل

٦٣- السيارات المفخخة

٦٤- بلاكووتر

٦٥- حضارتهم وخلاصنا

٦٦- نحو الحرية.. نلسون منديلا

٦٧- العهد

٦٨- مزرعة الحيوانات

٦٩- أطفال الإنترنت

٧٠- لعبة الملايين

٧١- تجارة الجنس

٧٢- الأمريكى الساذج

٧٣- الأبرياء

٧٤- الشباب والجنس

٧٥ - التربية من عام إلي عشرين عام

٧٦- فلورانس وإداورد

obeikandl.com

٧٧- الجهاد في سبيل الحقيقة

٧٨- غاندي (٢)، رؤي، تأملات، اعترافات

٧٩- شرف البنت

٨٠- الزواج المحرم

٨١- أنبياء مزيفون

٨٢- إمبراطورية العار

٨٣- اختطاف أمريكا

٨٤- شريعة الجستابو

٨٥- رومانسية العلم

٨٦- اختفاء فلسطين

٨٧- من هم إسرائيل

٨٨- ثلاثون كتاب في كتاب

٨٩- اقتصاد الاحتيال البريء

٩٠- الله.. لماذا؟

٩١- الأمراض المعدية

٩٢- الطريق إلي بئر سبع

٩٣- مجمع الشيطان

٩٤- فى ذكرى المقاومة

٩٥- خطايا تحرير المرأة

٩٦- دساتير من ورق؟

٩٧- صُناع الملوك

٩٨- صناعة الأكاذيب

٩٩- عندما تحكم الصين العالم

١٠١- الحركة العامة للاقتصاد المصرى فى نصف قرن

١٠٢ - رحلة السندباد

١٠٣- وجه أوباما الأبيض

١٠٤- تشى چيڤارا سيرة للنشء

١٠٥- أنا أقترض.. أنا موجود

١٠٦- قصة فيس بوك

١٠٧- غواية الرجال

١٠٨ - تأثير إيران ونفوذها فى المنطقة

١٠٩ - المعرفة فى خدمة الهيمنة

١١٠- البيتلز «سيرة للنشء ٣»

١١١- أسامة بن لادن «سيرة للنشء ٤»

١١٢- «كاليجولا» مسرحية من ٤ فصول

١١٣- المسلمون الافتراضيون

١١٤- القاعدة نهاية تنظيم، أم انطلاق تنظيمات؟

١١٥- مافيا إخفاء الأموال المنهوبة

١١٦- الدولة الدينية فى اليهودية المسيحية والإسلام

١١٧- مُرشد الوالدين

١١٨- أجيال في خطر

obeikandl.com